

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: محاسبة وتدقيق

بعنوان:

التدقيق الداخلي في البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة سعيدة 2026

تحت إشراف الأستاذ:
- الدكتور: عمر بلخير جواد

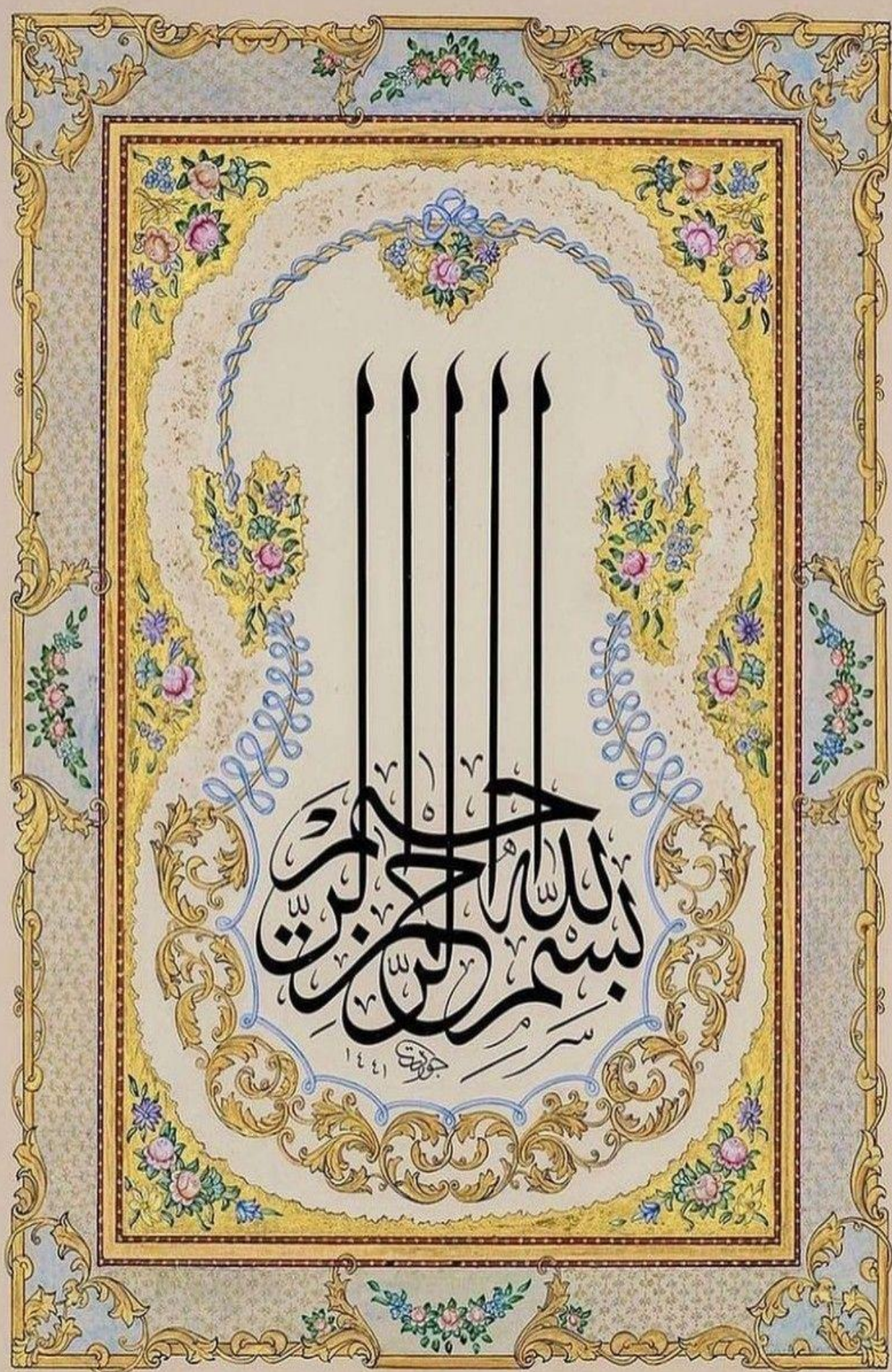
من إعداد الطالبة:
- بشارف آية ملوكة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور	بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
الدكتور	عمر بلخير جواد	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
الدكتور	بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	مساعد مشرف
الدكتور	بوزيان عثمان	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025



شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمد سبحانه وتعالى على توفيقه لي لإتمام هذا العمل المتواضع.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف: الدكتور عمر بلخير جواد والأستاذ بلعربي عبد القادر على ما قدماه من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وعلى دعمهما المتواصل طيلة فترة إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة كلية علوم العلوم الاقتصادية الذين لم يخلوا علي بتوجيهاتهم ومعلوماتهم.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة، سواء بالنصح أو التشجيع أو تقديم يد العون.

وفي الأخير، أتمنى أن يكون هذا العمل المتواضع قد وفقنا فيه، وأن يقدم إضافة علمية نافعة.

الاهداء

إلى من كان دعاؤهما سر نجاحي، وإلى من غمرتني محبتهم وحنانهم، أمي وأبي العزيزين،
حفظهما الله وأدامهما تاجا فوق رأسي.

إلى إخوتي وأخواتي، وكل أفراد عائلتي الكريمة، الذين كانوا سندا لي طوال مسيرتي الدراسية.
إلى أساتذتي الأفاضل، الذين أناروا لي طريق العلم والمعرفة.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين رافقوني وشجعوني في إنجاز هذا العمل.

إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في دعمي ومساندتي.

أهدي هذا العمل المتواضع.

الملخص :

تهدف دراستنا إلى تفكيك وتحليل الأبعاد الوظيفية للتدقيق الداخلي والمالي ورصد كفاءتهما في هندسة وترقية أداء البنوك التجارية، ومن خلال دراسة ميدانية بالبنك الوطني الجزائري توصلت المقاربة التحليلية إلى إثبات الجدارة التشغيلية والفعالية العالية للتدقيق، ناهيك عن إثبات الارتباط الطردي الوثيق بين كفاءة التدقيق ومؤشرات ترقية الأداء البنكي؛ بتسجيل معامل ارتباط قوي قدره (0.852) ، مع ثبوت أثر ذي دلالة معنوية عالية يؤكد دور التدقيق في رفع الكفاءة التشغيلية للبنك.

الكلمات الدالة: التدقيق الداخلي، التدقيق المالي، الأداء البنكي، الكفاءة التشغيلية، البنوك التجارية

Abstract:

Our study aims to deconstruct and analyze the functional dimensions of financial and internal auditing, and to assess their effectiveness in engineering and enhancing the performance of commercial banks. Through a field study conducted at the National Bank of Algeria, the analytical approach demonstrated the operational merit and high effectiveness of both audit types, and established a strong positive association between the efficiency of internal auditing and indicators of improved bank performance; the correlation coefficient was recorded at 0.852. Furthermore, a statistically significant effect was confirmed, underscoring the role of auditing in raising the bank's operational efficiency.

Keywords: internal auditing, financial auditing, banking performance, operational efficiency, commercial banks.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	شكر وعرفان
-	اهداء
-	ملخص الدراسة
-	فهرس المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
الفصل الأول: ماهية التدقيق الداخلي فب البنوك التجارية (الإطار المفاهيمي)	
2	تمهيد
3	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي
3	المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي
4	المطلب الثاني : أهداف التدقيق الداخلي
5	المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي
6	المبحث الثاني : أساسيات حول البنوك التجارية
6	المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية
8	المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية
9	المطلب الثالث: انواع البنوك التجارية
10	المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي في البنوك التجارية
10	المطلب الأول : معايير و إجراءات التدقيق الداخلي
14	المطلب الثاني: أنواع ومراحل عملية التدقيق الداخلي
25	المطلب الثالث: أدوات وأساليب التدقيق الداخلي
30	المطلب الرابع: التدقيق المالي في البنوك: المفهوم، الأهداف، والآليات
32	خلاصة الفصل
33	قائمة المراجع
الفصل الثاني: الدراسات السابقة	

34	تمهيد
35	المبحث الأول : الدراسات السابقة
35	المطلب الأول: الدراسات العربية
37	المطلب الثاني: الدراسات المحلية
40	المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية
42	المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة
42	المطلب الأول: نقاط التشابه
43	المطلب الثاني: نقاط الاختلاف
44	المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة
45	خلاصة الفصل
46	قائمة المراجع
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	
48	المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
48	المطلب الأول: نشأة البنك
48	المطلب الثاني: التعريف بالبنك
49	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي
50	المبحث الثاني: منهجية الدراسة
50	المطلب الأول: أداة الدراسة
52	المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة
56	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية
57	المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات
57	المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان
62	المطلب الثاني: اختبار الفرضيات
66	الخاتمة العامة
69	قائمة المصادر والمراجع
-	الملاحق

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقياس سلم ليكرت الخماسي	50
02	ارتباط فقرات محور التدقيق المالي مع درجة البعد الكلية	50
03	ارتباط فقرات محور دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك مع درجة البعد الكلية	51
04	ألفا-كرونباخ (Cronbach's Alpha)	52
05	توزيع العينة حسب الجنس	53
06	توزيع العينة حسب الوظيفة	54
07	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	55
08	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	56
09	تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح	57
10	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور التدقيق المالي	58
11	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك	60
12	قيم معامل ارتباط بيرسون بين التدقيق المالي ودور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك	61
13	تحليل التباين لتأثير التدقيق المالي على دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك	62
14	تحليل الانحدار المتعدد لأثر التدقيق المالي على دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك	63

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	49
02	توزيع العينة حسب الجنس	53
03	توزيع العينة حسب الوظيفة	54
04	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	55
05	توزيع العينة حسب سنوات الخبرة	56

المقدمة العامة:

تخوض المنظومة المصرفية العالمية في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين نمطا تحوليا غير مسبوق، اتسم بإعادة هندسة شاملة للأدوار والوظائف الهيكلية؛ إذ لم يعد البنك التجاري المعاصر مجرد وعاء تقليدي للادخار أو وسيط مالي محصور في الفجوة بين الودائع والقروض، بل ارتقى ليصبح شريانا إستراتيجيا وحيويا يغذي مفاصل الاقتصاد الكلي، ويضمن توازن التدفقات النقدية واستقرار النظام المالي للدولة. ومع ذلك، فإن هذا التحول الجذري نحو "العصرنة المصرفية" والاعتماد المفرط على الحلول الرقمية، أدى بالضرورة إلى تعقيد وتشابك هندسي في طبيعة العمليات البنكية، مما استولد حزمة من المخاطر النوعية العابرة للحدود؛ بدءا من التهديدات السيبرانية المعقدة، ومرورا بالفجوات الائتمانية الناجمة عن تقلبات الأسواق، وصولا إلى ضغوط الامتثال للمعايير والبروتوكولات الدولية الصارمة (مثل معايير بازل III و IV) التي باتت تحكم النشاط المصرفي وتفرض قيودا دقيقة على الحوكمة وإدارة المخاطر.

وفي خضم هذه البيئة المليئة بالمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية، انحسرت فاعلية الأنظمة الرقابية الروتينية التي أصبحت عاجزة عن توفير الحماية الكافية للمؤسسات المصرفية ضد الهزات المالية الفجائية أو الانحرافات الإدارية الممنهجة. ومن هذا المنطلق، تبلورت الضرورة الملحة لتبني مفهوم التدقيق الداخلي الحديث كنشاط إستراتيجي فاعل يتجاوز الدور التقليدي المحصور في "الرقابة اللاحقة" أو كشف الأخطاء بعد وقوعها، ليتحول إلى وظيفة استشرافية تقييمية تهدف إلى فحص مرونة الأنظمة الرقابية وقدرتها على التكيف الذاتي مع المتغيرات الطارئة. إن الاستثمار في جودة وكفاءة التدقيق الداخلي لم يعد ترفا تنظيميا، بل غدا "خط الدفاع الأول والأهم" في البنية المصرفية؛ كونه يوفر للإدارة العليا والمساهمين والجهات الرقابية الخارجية صكوك ضمان حول شفافية المسار البنكي ومستوى نضج الحوكمة فيه، وهو ما يصب في نهاية المطاف في تعزيز جدار الثقة بين المؤسسة وجمهور المتعاملين، ويضمن استدامة الميزة التنافسية في سوق لا يعترف إلا بالكيانات الأكثر انضباطا وشفافية.

إشكالية الدراسة

رغم الإجماع الأكاديمي والمهني على الأهمية المحورية للتدقيق الداخلي في حماية الأصول البنكية، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة بين "التنظير الوظيفي" للتدقيق وبين "الممارسة الفعلية" وقدرتها على تحقيق جودة الأداء المالي والإداري في ظل البيئات المصرفية المتقلبة. وبناء على ما تقدم، يمكن بلورة مشكلة الدراسة في التساؤل الجوهرى التالي:

إلى أي مدى يسهم التدقيق الداخلي (بأبعاده المالية والمعمارية) في ترقية الأداء البنكي ورفع الكفاءة التشغيلية في البنوك التجارية الجزائرية؟

الأسئلة الفرعية :

- كيف يساهم التدقيق المالي في رفع كفاءة الأداء البنكي وتعزيز فعالية نظام التدقيق الداخلي؟
- كيف يتأثر مستوى الأداء البنكي بتطبيقات التدقيق الداخلي في البنك محل الدراسة من وجهة نظر الإطارات والموظفين ؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وأثر معنوي بين كفاءة التدقيق الداخلي وبين ترقية الأداء البنكي والكفاءة التشغيلية في البنك الوطني الجزائري ؟

الفرضيات:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي في تحسين فعالية التدقيق الداخلي، مما ينعكس إيجاباً على جودة الأداء العام، ودعم اتخاذ القرار، وتطوير الرقابة الداخلية في البنك
- توجد علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين كفاءة وتطبيقات التدقيق الداخلي ومؤشرات ترقية الأداء البنكي في البنك الوطني الجزائري عند مستوى معنوية $(0.05 \geq \alpha)$
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية إحصائية للتدقيق الداخلي (بأبعاده الرقابية والمالية) في رفع وتحسين الكفاءة التشغيلية للبنك التجاري محل الدراسة

منهج الدراسة:

بغية تقديم قراءة تحليلية معمقة لإشكالية البحث والتحقق من اتساق الفرضيات مع الواقع الميداني، صممت الدراسة وفق المسارين التاليين:

أولاً: الإطار النظري (المقاربة الوصفية): تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتفكيك وبناء المفاهيم المتعلقة بالدراسة، مع التركيز على الانتقاء الكيفي للأفكار والمقولات العلمية المستقاة من أمهات الكتب والرسائل الأكاديمية، مما وفر قاعدة معرفية صلبة للانطلاق نحو الجانب التطبيقي.

ثانياً: الإطار الميداني (المقاربة التحليلية): تجسيدا للتكامل المنهجي، تم تفعيل المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي لرصد وتحليل التدقيق الداخلي للبنك الوطني الجزائري (وكالة سعيدة) ودوره في ظل أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر ناهيك عن التحليل الدقيق لاستقلالية المدقق الداخلي وشتى المخاطر البنكية بهدف إسقاط النماذج النظرية على الواقع العملي واستنباط المؤشرات الدالة خاصة خلال الفترة المعاصرة التي تشهد تحولاً نحو الرقابة الرقمية.

والجدير بالذكر أننا اعتمدنا على أسلوب المقابلة والاستبيان لعينة من إطارات وموظفي البنك الوطني الجزائري بمختلف مستوياتهم الإدارية (الرقابية، المالية، والتشغيلية)، لأنهم مجتمع الدراسة الفعلي الذي يمتلك الدراية الكافية لتقييم أثر التدقيق على كفاءة وأداء الوكالة وبالأخص موظفي أقسام التدقيق وإدارة المخاطر لقياس متغيرات الموضوع بدقة علمية ليتم معالجة النتائج المتوصل اليها باستخدام برنامج SPSS الطبعة رقم ؟

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية والعملية لهذا الموضوع من مواكبته لأحدث التحولات الإدارية والرقابية في القطاع المصرفي، حيث يركز بشكل أساسي على رصد وتحليل أبعاد التدقيق الداخلي القائم على تقييم المخاطر باعتباره ركيزة أساسية من ركائز الحوكمة المؤسسية.

كما تكمن القيمة المضافة للدراسة في محاولة سد الفجوة بين التنظير والممارسة، عبر تقديم إطار عمل استرشادي يعين الأطر المصرفية بما فيهم صناع القرار على تحويل تقارير التدقيق التقليدية إلى أدوات إستراتيجية للاستشراف والتنبؤ بشكل يساهم في تعظيم الاستفادة من نتائج الرقابة لترقية جودة القوائم المالية وتحسين معدلات الربحية والسيولة، وضبط الكفاءة التشغيلية، مما يمنح البنوك التجارية قدرة أكبر على التكيف مع متطلبات لجنة بازل والبيئة التنظيمية الحديثة.

أهداف الدراسة:

تتمحور أهداف دراستنا حول رسم معالم مسار بحثي متكامل يبدأ بتفكيك وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي والمهني الذي يحكم وينظم عمل المدقق الداخلي في المؤسسات المالية، مع التركيز على البيئة التشريعية المنظمة لها. وينبثق عن هذا التأصيل سعي الدراسة نحو إجراء تقييم شامل ومعمق لمدى كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية القائمة حالياً، واختبار قدرتها الحمائية في رصد ومواجهة المخاطر المصرفية، وعلى رأسها المخاطر الائتمانية والتشغيلية التي تهدد الاستقرار المالي للبنوك. وتتوج هذه الأهداف بالوصول إلى صياغة حزمة توصيات ومقترحات إجرائية تهدف إلى تطوير وعصرنة آليات التدقيق الداخلي، والارتقاء بها بما يتوافق مع المعايير والتوجهات العالمية الحديثة وحوكمة القطاع المصرفي.

صعوبات الدراسة:

- بسبب السرية المصرفية والصرامة المفرطة التي تفرضها إدارة البنوك الجزائية على وثائقها وتقاريرها المالية والرقابية الداخلية فقد واجهتنا صعوبات كبيرة في الوصول إلى التقارير الفعلية للتدقيق الداخلي، ناهيك عن إمكانية الاطلاع على سجلات تقييم المخاطر الائتمانية والتشغيلية التي تعد مستحيلة، مما فرض الاعتماد بشكل أكبر على المقابلات الشفوية واستمارات الاستبيان الموجهة لإطارات البنك.
- تداخل وتشابك المخاطر المصرفية (خاصة الائتمانية والتشغيلية) وصعوبة عزل أثر التدقيق الداخلي وحده على تحسين الأداء المالي كمؤشر مستقل، نظراً لوجود متغيرات اقتصادية وتنظيمية خارجية أخرى تؤثر بشكل مباشر على ربحية وسيولة البنك.
- وجود فجوة نسبية بين الإطار النظري للمفاهيم الحديثة (مثل التدقيق القائم على المخاطر وفق معايير IIA أو مقررات بازل III وIV) وبين واقع الممارسة التطبيقية الفردية في بعض الفروع أو المديريات،

حيث لا يزال الطابع الكلاسيكي (الرقابة على الالتزام بالقوانين) يهيمن على جزء من الممارسات الرقابية، مما تطلب جهدا إضافيا من الباحث لتكييف أدوات الدراسة.

- محدودية الفترة الزمنية المتاحة لإنجاز المذكرة بالإضافة إلى تمركز مديريات التدقيق العام والمخاطر في العاصمة (المديريات العامة للبنوك)، مما شكل عبئا جغرافيا وتنظيميا في تنقلنا لتغطية عينة الدراسة والحصول على إجابات وافية.
- شح الدراسات الأكاديمية الجزائرية الحديثة التي ربطت "التدقيق الداخلي المبني على المخاطر" بـ "الأداء المالي للبنك" كحالة تطبيقية مركبة، والاعتماد الأكبر على أدبيات أجنبية وعربية عامة تطلبت جهدا استثنائيا لإسقاطها وتكييفها مع المنظومة التشريعية والبنكية الجزائرية (قانون النقد والقرض وتعديلاته، وتعليمات بنك الجزائر).

الفصل الأول:

ماهية التدقيق الداخلي في البنوك
التجارية (الإطار المفاهيمي)

تمهيد

يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف الرقابية داخل البنوك التجارية، لما له من دور محوري في تقييم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية، وضمان الالتزام بالسياسات والإجراءات المعتمدة، إضافة إلى المساهمة في تحسين الأداء العام للمؤسسة المالية. وتزداد أهمية هذه الوظيفة في ظل التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي وتعقد عملياته، مما يستدعي وجود آلية رقابية داخلية فعالة قادرة على الحد من المخاطر وتعزيز الحوكمة والشفافية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التدقيق الداخلي

في ظل التغيرات الاقتصادية وتزايد تعقيد أنشطة المؤسسات، أصبحت الحاجة ملحة لتعزيز آليات الرقابة وتحسين الأداء الداخلي. ويبرز التدقيق الداخلي كوسيلة فعالة لدعم الإدارة في متابعة العمليات، وكشف النقائص، واقتراح سبل التطوير.

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الداخلي

تعددت الرؤى الفكرية في تحديد مفهوم دقيق للتدقيق الداخلي ، إلا أن من أبرز هذه التعاريف ما ذهب إليه معهد المراجعين الداخليين للتدقيق الذي نص على :

➤ " التدقيق الداخلي نشاط مستقل، موضوعي و استشاري، مصمم ليزيد من قيمة الشركة وتحسين عملياتها، ويساعد في تحقيق أهدافها من خلال منهجية منتظمة لتقييم و تطوير فعالية إدارة المخاطر و ضبط و إدارة (ترشيد) العمليات". (داوود، 2010)

➤ كما عرفه معهد المحاسبين القانونيين الأمريكيين AICPA التدقيق الداخلي بأنه :

➤ "مراجعة العمليات و القيود التي تتم بشكل مستمر وتنفذ من قبل أشخاص يعينون وفق شروط خاصة ". (الحيالي و مجدي، 2020)

➤ و يعرف أيضا بأنه : " نشاط تقييبي مستقل تقوم به الإدارة أو القسم داخل المؤسسة مهمتها فحص الأعمال المختلفة في المجالات المحاسبية و المالية والتشغيلية وتقييم أداء الإدارات والأقسام في هذه المؤسسة، وذلك كأساس لخدمة الإدارة العليا كما أنها رقابة إدارية تؤدي عن طريق قياس وتقييم فاعلية الوسائل الرقابية الأخرى ". (حجازي، د.ت)

➤ كما يعرف كذلك بأنه " مجموعة من أنظمة وأوجه نشاط مستقل تنشؤه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية لتأكد من كافة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات وجميع وسائل الرقابة على الأداء واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها ليصل المشروع للكفاية الإنتاجية " (الحدر، 2010)

من خلال التعاريف السابقة، يتبين أن التدقيق الداخلي لم يعد مجرد وسيلة رقابية تقليدية، بل أصبح نشاطا حديثا يجمع بين الدور الرقابي والاستشاري، حيث أنه يساهم في تقييم وتحسين أداء

المؤسسة من خلال فحص العمليات وتحليلها، مع التركيز على إدارة المخاطر وفعالية الرقابة الداخلية، بهدف مساعدة الإدارة على تحقيق أهدافها بكفاءة.

المطلب الثاني: أهداف التدقيق الداخلي

شهد التدقيق الداخلي تطوراً ملحوظاً في طبيعته وأهدافه، حيث انتقل من وظيفة رقابية تقليدية تركز على فحص العمليات المحاسبية واكتشاف الأخطاء والانحرافات، إلى نشاط مهني حديث يواكب متطلبات البيئة الاقتصادية المعاصرة ويستجيب لتعقيد الهياكل التنظيمية وتزايد المخاطر. وفي إطار هذا التطور، لم يعد التدقيق الداخلي يقتصر على دوره التقليدي القائم على اكتشاف الأخطاء بعد وقوعها، بل أصبح يؤدي دوراً وقائياً واستراتيجياً يساهم في تحسين الأداء وتعزيز فعالية نظم الرقابة داخل المؤسسة، بما يحقق قيمة مضافة. وعليه، يمكن تحديد الأهداف المعاصرة للتدقيق الداخلي في النقاط الآتية:

- ✓ مراجعة مدى دقة وسلامة المعلومات المالية والتشغيلية والوسائل المستخدمة لتحقيق ذلك.
- ✓ مراجعة الأنظمة للتأكد من مدى الالتزام بسياسات وخطط المؤسسة خاصة التي لها تأثير على العمليات والتقارير.
- ✓ مراجعة أدوات الحماية لأصول المؤسسة والتحقق من وجودها.
- ✓ تقييم كفاءة استخدام الموارد المختلفة في الوحدة الاقتصادية.
- ✓ التحقق من انسجام تنفيذ البرامج والعمليات مع ما خطط له من قبل.
- ✓ تقييم فاعلية عمليات إدارة المخاطر والمساهمة في تحسينها.
- ✓ تقييم عمليات الحوكمة في المؤسسة واقتراح التوصيات التي تساهم في تحسين أساليب الحوكمة في المؤسسة.
- ✓ مساعدة المؤسسة في الحفاظ على ضوابط رقابية فعالة من خلال تقييم فاعليتها وكفاءتها
- ✓ والعمل على تحسينها المستمر. (مجدي، 2020)

يمكن تركيز أهداف التدقيق الداخلي في هدفين رئيسيين هما كما يلي:

- هدف الحماية : من خلال مراجعة الأحداث والوقائع الماضية للتحقق من دقة وتطبيق الرقابة المحاسبية ومدى امكانية الاعتماد على البيانات المحاسبية وأن أصول المؤسسة قد تم المحاسبة عنها، وأنها محاطة. بالحماية الكافية من السرقة والإهمال وأيضا اختبار الرقابة الداخلية خاصة فيما يتعلق

بالفصل بين وظائف الاحتفاظ والتنفيذ والمحاسبة، كما يشمل هذا الهدف عملية تقييم الضبط الداخلي من حيث تقسيم الأعمال بما يحقق تسلسل العمليات وعدم تكرار الأعمال.

- هدف البناء : ويعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص والمراقبة وتقديم النصح للإدارة والتأكد من أن كل جزء من نشاط الخريطة التنظيمية للمؤسسة موضع مراقبة، وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة. (المدهون، 2014)

المطلب الثالث : أهمية التدقيق الداخلي

اكتسبت مهنة التدقيق الداخلي أهمية كبيرة حيث أصبح لها دور هام في المؤسسات وذلك لما أثبتته من ضبط للمخالفات والخرافات عن الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها ويمكن القول أن هذه الوظيفة تعتبر كصمام الأمان في الإدارة ويمكن وضعها بعيون وأذان الإدارة. ومن العوامل التي ساهمت تطوير الاهتمام بالتدقيق الداخلي هي:

- تطور حجم المؤسسات و انتشارها جغرافيا على نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وكافة العاملين.
- ظهور شركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية على معلومات السلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات المالية والقوائم والحسابات الختامية المنشورة.
- الاستقلال التنظيمي للإدارة ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات ومن ثم حاجة الإدارة للتأكد من سلامة استعمال وتحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.
- حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لابد من سلامة استعمال و تحمل المسؤوليات وفقا للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها) نظام التدقيق الداخلي والرقابة الذي من شأنه التأمين على الأموال وحمايتها .
- انتهاز أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المؤسسات الكبيرة والمنتشرة جغرافيا إلى تفويض السلطات إلا أنه مازال يترتب على تلك الإدارات الالتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة. (الوردات، 2005)

كما يمكن القول أن أهمية التدقيق الداخلي تتلخص في :

أ. تقييم كفاءة إدارة المخاطر المصرفية :

تنبثق أهمية التدقيق الداخلي في المصارف من كونه الأداة التي تزود الإدارة العليا بتأكيدات مستمرة حول مدى كفاية السياسات المتبعة لمواجهة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة، وضمان عدم تجاوز السقوف المحددة لكل منها. (زياد، 2013)

ب. ضمان الإلتزام بالمعايير الدولية (لجنة بازل):

تتجلى الأهمية الرقابية للتدقيق الداخلي في البنك التجاري من خلال التحقق من مدى احترام البنك لمعايير كفاية رأس المال وفق اتفاقيات بازل، وهو ما يحمي البنك من مخاطر الإعسار المالي. (لطرش، 2011)

ج. مكافحة غسل الأموال والعمليات المشبوهة :

يعد التدقيق الداخلي صمام الأمان لمنع اختراق النظام المصرفي من قبل غاسلي الأموال، وذلك عبر فحص دقة تطبيق إجراءات 'اعرف عميلك' والتبليغ عن أي نشاط مالي لا يتوافق مع طبيعة نشاط العميل. (عبد المعطي، 2010)

د. حماية أمن نظم المعلومات :

تزداد أهمية التدقيق الداخلي في البنك مع التحول الرقمي، حيث يقع على عاتقه التأكد من قوة جدران الحماية الإلكترونية وسلامة تدفق البيانات المالية عبر القنوات الرقمية، ومنع أي تلاعب غير قانوني في أرصدة المودعين. (هندي، 2014)

هـ. تعزيز الحوكمة والشفافية المصرفية :

يشكل التدقيق الداخلي الركيزة الثالثة في نظام الحوكمة المصرفية، فهو الذي يضمن لمجلس الإدارة أن التقارير المرفوعة من الإدارة التنفيذية تعكس الحقيقة الكاملة للمركز المالي للبنك. (جمعة، 2009)

المبحث الثاني : أساسيات حول البنوك التجارية

يعتبر فهم البنوك التجارية خطوة أساسية في دراسة النظام المصرفي، باعتبارها تشكل المحور الرئيسي للنشاط المالي والاقتصادي في مختلف الدول. وتكتسي هذه البنوك أهمية كبيرة من خلال وظائفها المتعلقة بتجميع الودائع، ومنح القروض، وتقديم مختلف الخدمات المالية التي تساهم في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك التجارية

تلعب البنوك التجارية دوراً محورياً في الدورة الاقتصادية من خلال تجميع الأموال الفائضة وإعادة توجيهها للتمويل، ما يساهم في تنشيط الاستثمارات وتسهيل المعاملات المالية. كما تتميز بقدرتها على خلق الائتمان، وتقديم خدمات متنوعة تسهل إدارة الأموال وتحريك النشاط الاقتصادي، مع الخضوع للرقابة لضمان استقرار النظام المالي.

تعريف "جون ماينارد كينز (John Maynard Keynes)"

يرى كينز أن البنك التجاري هو صانع للسيولة، ويعرفه بأنه:

"المؤسسة التي تدير نظام المدفوعات في المجتمع، وتلعب دوراً حيوياً في تحديد مستوى الاستثمار من خلال قدرتها على التأثير في سعر الفائدة وتوفير الائتمان اللازم لمواجهة تفضيل السيولة لدى الأفراد".

تعريف "ميلتون فريدمان (Milton Friedman)"

من منظور المدرسة النقودية، يرى فريدمان أن البنك التجاري هو:

"مؤسسة وسيطة تشارك بفعالية في عملية توليد النقود؛ فمن خلال نظام الاحتياطي الجزئي، تساهم البنوك التجارية في تحديد حجم الكتلة النقدية (Money Supply) التي تؤثر بشكل مباشر على مستويات الأسعار والنشاط الاقتصادي".

تعريف "كينيث بوردينج (Kenneth Boulding)"

يعرف البنك من منظور تبادل الأصول، حيث يقول:

"البنك التجاري هو مؤسسة اقتصادية متخصصة في قبول الالتزامات (الودائع) مقابل مبادلتها بأصول أخرى (قروض وأوراق مالية)، وهو بذلك يعمل كمحول للمخاطر والآجال في السوق المالي".

كما يمكن القول كذلك بأن :

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عن الطلب أو لآجال محددة، وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية، ودعم الاقتصاد القومي وتبشّر تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات، وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً للأوضاع التي يقررها البنك المركزي. (أرشيد و جودة، د.ت)

ويعرف آخرون البنوك التجارية بأنها :

"مؤسسات مالية وسيطة تقوم بتجميع مدخرات الافراد والوحدات الاقتصادية التي تحقق فائضاً وتستخدمها في إقراض الأفراد والمشروعات ذات العجز". (الوادي، إحسين، وإسهيل، د.ت) من خلال ما سبق، نستنتج أن البنوك التجارية تمثل مؤسسات مالية أساسية تقوم بدور الوسيط بين أصحاب الفائض والعجز، حيث تعمل على تجميع الودائع وتوظيفها في شكل قروض واستثمارات، كما أنها تساهم في تنشيط الاقتصاد من خلال تمويل مختلف الأنشطة، إضافة إلى دورها في التأثير على عرض النقود ودعم الاستقرار المالي.

المطلب الثاني: خصائص البنوك التجارية

يعد البنك المركزي مؤسسة أساسية لتحقيق الاستقرار النقدي، و يمكن حصر أهم خصائص البنك التجاري فيما يلي :

◀ تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث يمارس البنك المركزي رقابته على البنوك من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

◀ تتعدد البنوك التجارية، في حين يوجد بنك مركزي واحد، حيث تتعدد البنوك التجارية تبعاً لحاجات السوق الائتمانية غير أن البنك المركزي يبقى واحد، في حين تتعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة ولا يمنع من ملاحظة الاتحاد العام، والتركيز وتحقيق نوع من التحالفات الإستراتيجية هذا من شأنه خلق وحدات بنكية ضخمة قادرة على التمويل الواسع، والسيطرة على أسواق المال والنقدا اختلاف النقود المصرفية عن النقود القانونية، حيث تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية من النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إيرائية وغير تحالية، والثانية إيرانية عالية بقوة التشريع والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات، في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

◀ تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي، حيث يعتبر الهدف الأساسي للبنوك التجارية تحقق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة، وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات. (محمد س.، 1992)

و من أهم خصائص البنوك التجارية أيضاً نجد :

- ◀ تمثل حقوق الملكية في البنوك التجارية أحد مصادر الأموال، ولكنها لا تشغل نسبة كبيرة منها.
- ◀ تمثل الودائع بأشكالها المتعددة أهم مصادر التمويل لديها. وقد تكون تلك الودائع ذات آجال قصيرة أو متوسطة أو ودائع ثابتة أو لأجل محددة.
- ◀ تقوم البنوك التجارية باستخدام أموالها في مجالات متعددة مراعية في ذلك مبادئ أساسية كمبدأ السيولة والربحية والضمان.
- ◀ تمنح البنوك التجارية القروض والسلفيات بآجال مختلفة. وقد يغلب على تلك الاستخدامات الأجل القصير في عموم الأحوال.
- ◀ تعمل البنوك التجارية على تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات البنكية التي تغطي العديد من احتياجات أعمال ونشاطات الأفراد والشركات والمنظمات في المجتمع. (القادر، 2012)

المطلب الثالث: أنواع البنوك التجارية

توجد عدة أنواع للبنوك التجارية حيث تم تقسيمها إلى:

أولاً / من حيث عدد الفروع : تنقسم البنوك التجارية حسب الفروع إلى خمسة أنواع، ويمكن إنجازها فيما يلي:

- البنوك ذات الفروع : هي منشآت تتخذ غالباً شكل شركات المساهمة، ولها فروع في كافة الأنحاء العامة في البلاد وتتبع اللامركزية في إدارتها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع إلى المركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالمسائل الهامة التي تنص عليها لائحة البنك، خاصة فيما يتعلق برسم السياسات والمسائل الإدارية المركزية، وينص هذا النوع من البنوك، بأنه يعمل على النطاق المحلي، ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس القوانين الوليات، وتقوم سياسات الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين آجال القروض، في تمنح قروض قصيرة الأجل تتراوح فترة استحقاقها من 6 أشهر إلى سنة كاملة. (سلطان، 2005)

- البنوك ذات الفرع : حيث تتم العمليات المصرفية من خلال فروع في مكان واحد، وبذلك تتم الرقابة على هذه الفروع من خلال المركز الرئيسي، وقد يحدث اختلاف في الخدمات المصرفية التي تقدمها الفروع، وقد تسمى بالبنوك التجارية العامة، حيث تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتقديم الائتمان القصير والمتوسط الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي. (الخالق، 2010)

- **بنوك السلاسل :** نشأت بنوك السلاسل مع نمو وكبر حجم البنوك التجارية، وهو حجم الأعمال التي تمويلها من أجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وهذه البنوك تمارس نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع، وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إدارياً، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها البعض ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية. (سلطان، 2005)
 - **البنوك ذات الوحدة الواحدة :** يقصد بالبنوك ذات الوحدة الواحدة تلك البنوك التي ليس لها فروع ويقصد بالفرع في هذا الصدد الوحدة التي تقبل جميع أنواع الودائع، وبالنسبة لوحدات الإبداع والصراف الآلي فإنها تعتبر في بعض التشريعات بمثابة فروع، إذا ما زادت المسافة بينها وبين المركز الرئيسي عن عدد محدد من الكيلومترات، وباختصار يظل البنك ذات الوحدة الواحدة حتى لو أنشأ وحدات تقوم بجميع الخدمات المصرفية هذا قبول الودائع أو نوع منها، كما لا تنفى عنه هذه الصفة إذا ما قام بإنشاء وحدات آلية للصرف والإبداع على مسافة من المركز الرئيسي نقل عما يشترطه القانون الاعتبار الوحدات المذكورة في حكم الفرع. (جلدة، 2009)
 - **البنوك الفردية :** وهي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركة أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر في توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة وغير ذلك من الخصوم القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع التحمل مخاطر توظيف أموالها في فروض متوسطة أو طويلة الأجل للصغر حجم مواردها، وتعتمد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خبرة مصرفية وما يحوزته من ثقة المتعاملين، وهي لا توجد إلا في الدول الرأسمالية وحدها. (سلطان، 2005)
- ثانياً/ من حيث النشاط وتنقسم إلى (4) :
- **بنوك الجملة :** ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.
 - **بنوك التجزئة :** وهي على عكس بنوك الجملة حيث تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى إلى جذب أكبر عدد منهم.

وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة، فهي منتشرة جغرافياً، وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية، ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي. (الصيرفي، 2006)

المبحث الثالث : دور التدقيق الداخلي على البنوك التجارية

تُمثل وظيفة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية حجر الزاوية لضمان استمرارية السلامة المالية والتشغيلية، لا سيما في ظل بيئة مصرفية تتسم بتصاعد حدة المخاطر وتعقيد المعاملات. وقد شهد مفهوم التدقيق تحولاً جوهرياً من المنظور التقليدي القائم على التفتيش ورصد الانحرافات، إلى منظور استراتيجي حديث يركز على تقديم الخدمات الاستشارية والتأكيدية المستقلة، بما يساهم في تعزيز القيمة المؤسسية وتحسين الأداء العام.

المطلب الأول : معايير وإجراءات التدقيق الداخلي

الفرع الأول: معايير التدقيق الداخلي

المعايير هي المبادئ التوجيهية والمعايير التي من خلالها ينبغي أن ينجز مدققين الحسابات الداخليين واجباتهم. وتهدف المعايير إلى تمثيل أفضل الممارسات للتدقيق الداخلي للحسابات والمحكات داخل المعايير تكون قابلة للتطبيق على جميع أنواع إدارات التدقيق الداخلي. ولقد حدد معهد التدقيق الداخلي أربعة أغراض للمعايير. وهي كالآتي:

- تحديد المبادئ الأساسية التي تمثل ممارسة التدقيق الداخلي.
 - توفير إطاراً لإنجاز وتعزيز مجموعة واسعة من أنشطة التدقيق الداخلي ذات القيمة المضافة.
 - وضع أساس لتقييم أداء التدقيق الداخلي.
 - دعم الطرق والعمليات المؤسسية المحسنة.
- لمعايير هي المتطلبات الإلزامية القائمة على المبادئ التي تتكون من:
- البيانات : المتطلبات الأساسية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي ولتقييم فعالية الأداء، التي تكون قابلة للتطبيق دولياً على المستويين المؤسسي والفردية.
 - التفسيرات: التي توضح المصطلحات والمفاهيم الواردة داخل البيانات. (خضر، 2022)
- تتم عملية المراجعة في بيئة ثقافية وقانونية مختلفة وضمن مؤسسات تختلف من حيث الأهداف الحجم والهيكلية، وهذه الاختلافات قد تؤثر على ممارسة التدقيق الداخلي، حيث تستدعي وجود معايير دولية للممارسة المهنية المتفق عليها، ولقد أصدر معهد المدققين الداخليين معايير الممارسة المهنية

لأول مرة سنة 1978 وتم تعديلها في 1993 وتتضمن خمسة معايير عامة، وتم تبويبها في خمسة مجموعات وتتضمن 25 معيار فرعي، بينما يتكون الإطار العام للمعايير المهنية الجديدة والتي وضعت سنة 2003، في حين كان آخر إصدار المعايير المهنية في 2008، وتم تعديله في سنة 2010 مع سريان تطبيقه بداية من 2011. حيث تتضمن معايير معهد المدققين الداخليين مجموعة من المعايير هي: (محمد، 2016)

أ. المعايير والصفات

✓ 1000 العرض السلطة والمسؤولية : يجب تحديد عرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي تحديدا رسميا ضمن ميثاق التدقيق، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ وأخلاقيات المهنة والمعايير الدولية المهنية لممارسة التدقيق الداخلي لا يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بمراجعة ميثاق التدقيق الداخلي بصفة دورية وتقديمه إلى الإدارة ومجلس الإدارة للموافقة عليه

✓ 1100 الاستقلالية والموضوعية: يجب أن يكون التدقيق الداخلي مستقلا، كما يجب أن يكون المدققون الداخليون موضوعين الماء الماء الداء أعمالهم

✓ 1200 المهارة والعناية المهنية اللازمة: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي المحافظة على برنامج للتأكد وتحسين الجودة، بحيث يغطي كافة جوانب نشاط التدقيق الداخلي.

ب. معايير الأداء

✓ 2000 إدارة نشاط التدقيق الداخلي: يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق أن يدير نشاط التدقيق الداخلي بفاعلية لضمان تحقيق قيمة مضافة للشركة.

✓ 2100 طبيعة العمل: يجب أن يقوم نشاط التدقيق الداخلي بالتقييم والإسهام في تحسين عمليات الحوكمة إدارة المخاطر، والرقابية وكذلك إتباع أسلوب منهجي منظم

✓ 2200 تخطيط مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المدققون الداخليون بتطوير وتوثيق خطة العمل لكل مهمة من مهام التدقيق تتضمن أهداف المهمة نطاقها توثيقها، والموارد المخصصة لها.

✓ 2300 تنفيذ مهام التدقيق الداخلي: يجب أن يقوم المنظفون الداخليون بتحديد وتحليل وتوثيق المعلومات الكافية واللازمة لتحقيق أهداف المهمة.

✓ 2400 تبليغ النتائج: يجب على المنافقين الداخليين تبليغ نتائج المهام

✓ 2500 مراقبة سير العمل : يجب أن يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي بوضع نظام متابعة ما يتخذ تجاه المنتج التي تم ابلاغها إلى الإدارة.

✓ 2600 حسم مسألة قبول الإدارة للمخاطر : عندما يعتقد الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن الإدارة قد قامت بقبول مستوى من المخاطر المتبقية يمكن أن يكون باعتقاده مستوى غير مقبول للمؤسسة فيجب عليه ان يناقش تلك المسألة مع الادارة ، فإذا لم يتم حسم مسألة القرار بشأن المستوى المقبول للمخاطر المتبقية، فيجب على المدقق الداخلي رفع المسألة إلى مجلس إدارة الشركة لحسمها بمعرفته. (خضر، 2022)

ج. معايير التنفيذ

تنطبق معايير التنفيذ على نوعين اثنين محددين من التعاقدات الضمان (أ) أو الاستشارة (ت). على سبيل المثال، المعيار 1000 (الغرض والسلطة والمسؤولية) يتكون من معايير التنفيذ 1000 (أ) 1 أو 1000 (ت) 1 والتي هي للضمان والاستشارة، على التوالي.

✓ تنطوي خدمات الضمان التقييم الموضوعي المدقق الحسابات الداخلي للأدلة لكي يوفر رأي مستقل أو استنتاجات بشأن العملية أو النظام أو موضوع آخر. يحدد مدقق الحسابات الداخلي طبيعة ونطاق تعاقد الضمان. وهناك عمومًا ثلاثة أطراف معنية في خدمات الضمان:

- مالك العملية أو الشخص أو المجموعة المعنية مباشرة بالعملية أو النظام أو موضوع آخر.
- مدقق الحسابات الداخلي أو شخص أو مجموعة تقوم بالتقييم
- المستخدم أو الشخص أو المجموعة الذي يستخدم التقييم

✓ خدمات الاستشارة هي ذات طابع استشاري في طبيعتها وتتم عادة بناءً على طلب محدد من عميل التعاقد. طبيعة ونطاق التعاقد الاستشاري تخضع للاتفاق مع عميل التعاقد. وتتضمن الخدمات الاستشارية عموماً طرفين:

- مدقق الحسابات الداخلي أو الشخص أو المجموعة التي تقدم المشورة
- عميل التعاقد أو الشخص أو المجموعة التي تسعى إلى المشورة وتلقاها

ويجدر الإشارة هنا إلى أن مدقق الحسابات الداخلي ينبغي أن يحافظ على الموضوعية ولا يفترض مسؤولية الإدارة عند إنجاز خدمات استشارية.

إطار الممارسات المهنية الدولية يفسر المعايير بحيث أن يفهم مدققين الحسابات الداخليين السبل للتطبيق الأفضل للمبادئ الواردة فيه. ويشمل إطار الممارسات المهنية الدولية تعريف التدقيق الداخلي وقواعد أخلاقيات المهنة والمعايير والمبادئ التوجيهية الأخرى. وتم تضمين المبادئ التوجيهية بشأن كيفية (خضر، 2022)

تطبيق المعايير في الخدمات الاستشارية للممارسة التي تصدر من قبل لجنة القضايا المهنية: الخدمات الاستشارية للممارسة : تمثل الممارسات الأفضل التي يتم إقرارها من قبل معهد التدقيق الداخلي كوسيلة لتطبيق تعريف التدقيق الداخلي وقواعد أخلاقيات المهنة والمعايير. إنها عادة اختيارية ولا تمثل جميع الاعتبارات التي قد تكون ضرورية عند تطبيقها بدلا من ذلك، فإن الخدمات الاستشارية للممارسات هي التوصيات التي ينبغي أن يتم معالجتها أو إتباعها، وتم آخر تحديث للخدمات الاستشارية للممارسة في ديسمبر عام 2011 . وسوف تحدد الخدمات الاستشارية للممارسة مع الحرفين "PA" وبعد ذلك عدد.

على سبيل المثال الخدمات الاستشارية للممارسة لمعيار 1000 سوف يكون 1000PA 1- في حين أن الخدمات الاستشارية للممارسة لمعيار 1000. أ1 سوف يكون 1000PA أ1.1 إنك لست بحاجة إلى أن تحفظ عدد الخدمات الاستشارية للممارسة الفردية؛ حيث يتم توفيرها للكفاءة وكمورد لتحديد الخدمات الاستشارية للممارسة الكاملة. (خضر، 2022)

إجراءات التدقيق الداخلي

تتسم إجراءات التدقيق في البنوك بالدقة والصرامة نظراً لطبيعة نشاطها الذي يتعامل مع الأصول السائلة والحساسة، حيث تتنوع هذه الإجراءات لتشمل مختلف جوانب العمل البنكي، ويمكن عرضها كما يلي:

أولاً: تدقيق العمليات النقدية والخزينة

تُعد الخزينة المركزية وصناديق الفروع من أكثر المناطق عرضة لمخاطر الاختلاس والسرقة، لذلك تشمل إجراءات التدقيق ما يلي:

- القيام بجرد مفاجئ للصناديق.
- مطابقة الأرصدة الفعلية مع السجلات المحاسبية والأنظمة الآلية.
- التأكد من الالتزام بالحدود القصوى للنقدية المسموح بالاحتفاظ بها.
- التحقق من تطبيق مبدأ المفاتيح المزدوجة (Dual Control) لكل صندوق.
- التأكد من سلامة إجراءات نقل الأموال وتأمينها ضد مختلف الأخطار.

ثانياً: تدقيق الائتمان والتسهيلات المصرفية

- تمثل محفظة القروض المصدر الرئيسي للإيرادات والمخاطر في البنك، وتشمل إجراءات التدقيق:

- مراجعة عينة من ملفات القروض للتحقق من استكمال الوثائق القانونية.
- التأكد من وجود الضمانات الكافية.
- التحقق من التزام موظفي الائتمان بسياسة الائتمان المعتمدة.
- مراجعة تصنيف الديون المتعثرة.
- التأكد من كفاية المخصصات وفقاً لمعايير IFRS.

ثالثاً: تدقيق العمليات الخارجية والاعتمادات المستندية

تشمل هذه الإجراءات العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية، ومن أهمها:

- مراجعة مستندات الشحن والتأكد من مطابقتها لشروط الاعتمادات المستندية.
- التحقق من صحة العمليات الواردة والصادرة.
- فحص عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية.
- التأكد من تسجيل العمليات بأسعار الصرف السائدة.
- التحقق من عدم تجاوز حدود المراكز المالية المسموح بها لكل عملة. (محمد، 2016)

المطلب الثاني: أنواع ومراحل عملية التدقيق الداخلي:

أولاً: أنواع التدقيق

ينقسم التدقيق إلى عدة أنواع، أهمها التدقيق الداخلي الذي يمارسه موظفون تابعون للمؤسسة بهدف تقييم أنظمتها الرقابية وتحسين أدائها، والتدقيق الخارجي الذي يقوم به طرف مستقل لإبداء رأي في محايد حول صدق القوائم المالية. كما يمكن التمييز بين التدقيق المالي الموجه نحو فحص السجلات والقوائم المالية، والتدقيق الإداري أو التشغيلي الذي يهتم بكفاءة الأداء وفعالية استخدام الموارد، إضافة إلى التدقيق القانوني والتدقيق المتخصص بحسب مجال الفحص وطبيعته.

أ- من ناحية نطاق عملية التدقيق:

1- التدقيق الكامل: (Comprehensive Auditing) يشير إلى ذلك الفحص الشامل وغير المقيّد

بحدود أو قيود تفرضها الإدارة، حيث يتسع نطاقه الاستقصائي ليشمل مراجعة كافة العمليات والأنشطة لكشف ومكافحة الأخطاء والانحرافات داخل المؤسسة. وتتويجا لهذا الفحص المستفيض، يلتزم المدقق في نهاية المطاف بإبداء رأي في محايد حول مدى عدالة وصحة القوائم والتقارير المالية ككل، بمعزل عن حجم العينات أو المفردات الخاضعة للاختبار. ومن هذا المنطلق، يعد هذا الأسلوب الرقابي ملائماً بشكل مباشر للمؤسسات الصغيرة وتلك التي تفتقر إلى نظام رقابة داخلية متين؛ في حين أن اعتماده داخل المنشآت الكبيرة يظل رهينا بمدى

متانة وقوة نظام الضبط الداخلي، إذ إن ضعف هذا النظام يفرض على المدقق حتما التوسع في اختبارات وتعميق مسحه الرقابي لضمان سلامة الاستنتاجات.

2- التدقيق الجزئي (Partial Auditing) يقصد به ذلك النمط الرقابي الذي يقتصر فيه جهد المدقق الاستقصائي على مراجعة عمليات أو أنشطة محددة بذاتها، مما يضع قيودا واضحة على نطاق فحصه. وتتحدد هذه العمليات على سبيل الحصر بناء على الرؤية التوجيهية للجهة المرشحة أو المعينة للمدقق، وبموجب ذلك تنحصر مسؤوليته المهنية والقانونية بدقة داخل حدود هذا النطاق التكليفي المعين. ومن هذا المنطلق، يستلزم هذا الإجراء وجود اتفاق تعاقدى كتابي ومُفصّل يضبط بدقة حدود الفحص ومستهدفاته؛ ليُمكن المدقق في نهاية المطاف من إعداد تقريره حول الخطوات المتخذة والنتائج المحققة، ولتوفير غطاء حماية قانوني يحول دون نسب أي تقصير أو إهمال إليه في جوانب أو مهام خارجة عن بنود هذا الاتفاق".و من أمثلة التدقيق الجزئي ما يلي:

- الاتفاق على تدقيق العمليات النقدية من مقوضات و مدفوعات.
- الاتفاق على تدقيق العمليات الآجلة خلال فترة معينة.
- الاتفاق على تدقيق عناصر قائمة المركز المالي فقط....
- الاتفاق على دراسة قدرة المنشأة على سداد التزاماتها.

ب- من حيث القائم بالتدقيق:

1- التدقيق الداخلي (Internal Auditing): يمثل منظومة رقابية وتقييمية تنفذها هيئة تنظيمية داخلية أو مدققون موظفون ينتمون لهيكل المؤسسة، حيث يركز دورهم المحوري على حماية الأصول وتحسين الموارد المالية للمؤسسة من التبذير والانحراف ناهيك عن ضمان التجسيد الفعلي لأهدافها المسطرة. وتسعى هذه الممارسة الإستراتيجية إلى دفع الكفاءة الإدارية والإنتاجية نحو أقصى معدلاتها الممكنة مع تفعيل آليات الالتزام بالسياسات والخطط الإدارية المعتمدة.

2- التدقيق الخارجي (External Auditing): يركز الهدف الأساسي لهذا النمط الرقابي على صياغة وتقديم تقرير مهني فيبين مدى عدالة ومصداقية تصوير الميزانية العامة للمركز المالي للمؤسسة، ودرجة مطابقة الحسابات الختامية لنتائج أعمالها الحقيقية خلال الفترة المالية المعنية. وتحقيقا لشرط الموضوعية، يوكل تنفيذ هذه المهمة إلى طرف خارجي مستقل ومحايّد عن إدارة المشروع؛ وهو ما يفسر تسمية هذا القطاع بالتدقيق المستقل أو المحايّد تماشيا مع طبيعة نزاهته المهنية.

ج- من حيث الالتزام القانوني:

• التدقيق الإلزامي (Statutory Audit): يمثل ذلك النمط الرقابي الذي تفرض التشريعات والقوانين النافذة وجوب تنفيذه، لاسيما على حسابات شركات الأموال (كالشركات المساهمة)، حيث يكتسي صبغة إلزامية قطعية تعرض المؤسسات المتخلفة إلى إجراءات مساءلة وتوقيع الجزاءات القانونية؛ وذلك في حال عدم تقديم حساباتها الختامية ومراكزها المالية مدققة ومصادقا عليها من قبل

مدقي حسابات معتمدين مرخصين. ويصطلح على هذا النوع غالباً بـ "التدقيق القانوني"، والذي يشترط بالضرورة أن يكون تدقيقاً شاملاً وكاملاً.

• **التدقيق الاختياري (Voluntary Audit):** وهو الفحص الرقابي الذي يتم بناؤه على رغبة ومبادرة أصحاب المؤسسة دون وجود أي إكراه أو إلزام تشريعي يفرضه القانون، كما هو سائد في المشروعات الفردية وشركات الأشخاص (مثل شركات التضامن، التوصية البسيطة، والمحاصة). ويتسم هذا النوع بالمرونة الإجرائية، إذ يمكن أن ينفذ كتدقيق كامل أو جزئي وفقاً لتطلعات الشركاء ومستهدفاتهم المحددة في متن العقد المبرم بين المدقق والعميل.

د- من حيث توقيت عملية التدقيق (Timing of Audit):

• **التدقيق النهائي (Final / Periodic Audit):** يتحدد هذا المدخل الرقابي بتكليف المدقق بمباشرة مهامه الفحصية عقب الانقضاء التام للفترة المالية المستهدفة وإقفال الدفاتر والحسابات بشكل مسبق. ورغم ملائمة هذا الأسلوب الاستقصائي للمؤسسات الصغيرة والمصغرة، إلا أنه يفتقر للمزايا والفوائد الحمائية والزمنية التي يقدمها التدقيق المستمر.

• **التدقيق المستمر (Continuous Audit):** وهو ممارسة رقابية ديناميكية يتولى فيها المدقق فحص المستندات وتدقيق الحسابات بصفة دورية ومتواصلة عبر زيارات ميدانية تعاقبية للمنشأة طوال السنة المالية، مما يتيح له تتبع العمليات وتصحيح الانحرافات آنياً، ليتوج هذا الجهد التراكمي في نهاية العام المالي بتدقيق القوائم الختامية والميزانية العمومية بكفاءة وسرعة أعلى.

• الأنواع المستقلة للتدقيق :

أ. التدقيق المالي (Financial Audit):

يتمحور تدقيق القوائم المالية حول عملية جمع وتقييم أدلة الإثبات وبراهين المراجعة، بغرض توفير تأكيدات معقولة وموثوقة تثبت صحة الأرقام والبيانات المدرجة في هذه القوائم، ومدى اتساقها وتوافقها التام مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (GAAP) أو أي أطر محاسبية شاملة ومعتمدة. وفي هذا السياق، ينحصر النطاق الإجرائي للمدقق في فحص الحسابات الظاهرة بالقوائم المالية وإبداء رأيه الفني المحايد حولها، مستنداً في ذلك إلى الفحص الدقيق للمستندات والوثائق الثبوتية والمبررة للعمليات. كما يركز المدقق بشكل أساسي على تقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة باعتباره حزمة الضمانات والآليات الحمائية التي تسهم في ضبط وتوجيه المؤسسة؛ إذ يتيح له هذا التقييم الوقوف على مدى سلامة هذا النظام وكفاءته، وبناء عليه، استنتاج مدى دقة النظام المحاسبي وسلامة العمليات والقيود المعتمدة، بالرغم من اعتماده على أسلوب المعاينة وفحص المفردات المختارة فقط.

ب. تدقيق العمليات (Operational Audit):

يعرف تدقيق العمليات بأنه فحص منتظم وممنهج لأنشطة الوحدة الاقتصادية ككل، أو لقطاع وظيفي محدد منها، لقياس مدى نجاعتها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة، وذلك بغرض الارتقاء

بمستويات الأداء العام، واكتشاف الفرص المتاحة للتطوير، وصياغة التوصيات والبدايل الإجرائية اللازمة. وقد قدم المعهد الفيدرالي المالي الكندي صياغة أكثر شمولاً لهذا المفهوم، موضحاً أن الهدف الجوهرى لتدقيق العمليات يكمن في إسناد ودعم مراكز اتخاذ القرار في المؤسسة وتخفيف الأعباء الرقابية عنها، من خلال تزويدها بتحليلات موضوعية، وتقييمات دورية للأنشطة، وتقديم حزمة من المقترحات والحلول العملية. وبناء على ذلك، يتجه هذا النوع من التدقيق نحو تحليل مكامن المخاطر وتشخيص الانحرافات عن الأهداف المرسومة من قبل مجلس الإدارة، والعمل على تقديم الاستشارات لصياغة إجراءات تصحيحية واقتراح استراتيجيات تحديثية بديلة. ومثال ذلك: تدقيق الأنظمة المحاسبية المستندة إلى المعالجة الآلية للبيانات (الحاسب الآلي)، وتقييم مدى جدارتها وأمنها، وتقديم توصيات جوهرية لترقية وتطوير النظام.

ج. التدقيق الجبائي (Tax Audit):

تتمحور الغاية الجوهرية للتدقيق الجبائي حول فحص ومعاينة مدى صحة وسلامة الوضعية الجبائية للمؤسسة، بالتوازي مع استكشاف سبل ترشيد وتفعيل التسيير الجبائي العقلاني، وذلك من خلال الاستناد إلى النصوص التشريعية والقوانين النافذة التي تتيح خفض العبء الضريبي والاستفادة من المزايا والإعفاءات المتاحة. وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين نمطين أساسيين من التدقيق الجبائي بحسب الجهة المنفذة:

- **التدقيق الجبائي الخارجي (السيادي):** وهو الذي تتولاه مصالح الإدارة الضريبية، حيث يركز دورها على مراقبة وفحص السجلات المحاسبية والوثائق الثبوتية للمؤسسة، والتحقق من مدى مطابقتها للتشريعات والمراسيم الجبائية السارية.
- **التدقيق الجبائي الداخلي (التسييري):** وتطلبه المؤسسة بمبادرة ذاتية لضبط تسييرها الجبائي؛ إذ توكل هذه المهمة إما لجهة داخلية ممثلة في خلية التدقيق الداخلي بالتنسيق مع مستشار جبائي معتمد، أو لجهة خارجية مستقلة كـ "محافظ الحسابات" لإدارة التخطيط الجبائي للمؤسسة، وفي هذه الحالة، ينصب تركيز المدقق على فحص القوائم المالية مع توجيه العناية الكبرى للالتزامات والمخاطر الجبائية.

د. أبعاد وأنواع أخرى للتدقيق:

يتسم التدقيق بالمرونة والتطور المستمر تماشياً مع المتغيرات البيئية والتنظيمية للمؤسسات؛ ومن أبرز هذه الأنواع الحديثة ما يلي:

- **تدقيق الجودة (Quality Audit):**

يمثل فحصاً منهجياً ومستقلاً وموثقاً للأنشطة والعمليات والمخرجات داخل المؤسسة، استناداً إلى معايير ومواصفات جودة محددة مسبقاً (مثل معايير ISO)، وذلك لإبداء رأي فني محايد يوضح مدى كفاءة وفعالية تطبيق هذه النظم. ويتولى هذه المهمة "مدقق جودة مؤهل" يعمل على تقييم منظومة

إدارة الجودة الشاملة، بهدف التأكد من أن العمليات التشغيلية والإدارية قد أنجزت وفقاً للمستويات المعيارية المقررة.

• التدقيق الإداري (Management / Administrative Audit):

يعد أداة تقييمية مستقلة وموضوعية تُتيح للمدقق الداخلي قياس مدى نجاعة وفاعلية القرارات الاستراتيجية والتنفيذية المتخذة من قبل المديرين والمديرين. كما يُسهم هذا النوع في تشخيص الاختلالات واقتراح الحلول المناسبة للمشكلات في ضوء السياسة العامة للمؤسسة، مما يؤمن للإدارة العليا تقارير واستنتاجات عالية الجودة تدعم عملية اتخاذ القرار.

• التدقيق الاجتماعي (Social Audit):

يعرف بأنه منهج علمي منظم يستهدف توفير وتجميع البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية. ويقصد بالأداء الاجتماعي هنا: قياس ورصد كافة الآثار والأنشطة التي تمس رفاهية المجتمع المحلي أو طوائفه المختلفة، والتي قد تتقاطع أو تتعارض أحياناً مع المصالح الاقتصادية الضيقة؛ مما يعني أن التدقيق الاجتماعي يسلط الضوء على ممارسات المؤسسة من منظور تنموي ومجتمعي شامل يتجاوز الأبعاد المالية الكلاسيكية.

• تدقيق الإعلام الآلي (IT / Computer Systems Audit): يتجه هذا النمط الرقابي نحو فحص وتقييم البرامج التسييرية والأنظمة الذكية وأنظمة الخبرة المعتمدة، ليشمل بذلك مراجعة كافة الحسابات والبرمجيات القائمة على تكنولوجيا الإعلام الآلي داخل المؤسسة. ومع الطفرة التحولية التي صاحبت ظهور الحاسبة الإلكترونية وتنامي أبعاد الاقتصاد الرقمي، غدت الحاجة إلى هذا النوع من التدقيق ضرورة حتمية ومُلحة لمواكبة التطورات الرقمية المتسارعة وحماية البيئة المعلوماتية للمنشأة من الاختراقات والأخطاء التقنية.

• تدقيق نظم المعلومات (Information Systems Audit): يمثل ممارسة منهجية منظمة ومستمرة تستهدف فحص وتدقيق والتحقق من أن كافة المكونات المادية والبرمجية والبشرية المكونة للنظام قد تم تصميمها وتفعيلها وفقاً للمحددات والاشتراطات المتفق عليها مسبقاً بين المدقق والجهة المستفيدة، لاسيما من حيث الجودة، والتكلفة، والقابلية للتطبيق التشغيلي. فضلاً عن ذلك، يهدف هذا التدقيق إلى تقديم تأكيدات معقولة وموثوقة للأطراف ذات العلاقة بأن الأهداف الإستراتيجية المسطرة للنظام قد تم بلوغها بكفاءة وأمان. بالإضافة إلى ما تم استعراضه، تزخر أدبيات الفكر الرقابي بأنواع وأبعاد أخرى للتدقيق تتباين وتتعدد تبعاً للهدف الجوهرى المراد تحقيقه، ومن أبرزها:

التدقيق التجاري، التدقيق الصحي، تدقيق الموارد البشرية، التدقيق التسويقي، التدقيق البيئي، تدقيق الأداء، تدقيق الطاقة، تدقيق الإنتاج، تدقيق الاستثمار.

2- مراحل التدقيق الداخلي:

إن الجانب العلمي للتدقيق الداخلي يتجلى من خلال تنفيذ المدقق الداخلي المهمة الشقيق، والتي تتم وفق تخطيط مسبق ومنهجية معينة من أجل تحقيق الأهداف المكلف بها. ويعمل المدقق الداخلي في مهمته على دراسة التحكم في مخاطر النشاط محل التدقيق من خلال اختبار وتحديد الثمرات، تدبير الحلول، ومتابعة تطبيقها في مهمة التدقيق الداخلي تشبه ما يقوم به الطبيب مع مريضه إذ أنه يقوم بالتشخيص يحمن وينها بالأسباب، ومن ثم يومي بالعلاج، حيث أن المهمة التدقيق ثلاثة مراحل هي:

- المرحلة الأولى: يكون المدقق معظم الوقت في مكتبه، وتكون تنقلاته قصيرة وسريعة، كما يمكن عدم وجود هذه التنقلات .
- المرحلة الثانية: في هذا الوقت يكون المدقق في الميدان المؤسسة لزيارته للمكتب قليلة .
- المرحلة الثالثة: عودة المدقق إلى المكتب والاستقرار فيه كما كان في المرحلة الأولى.

أ. مرحلة التحضير

تعتبر أول خطوة في مهمة التدقيق، وتتطلب من المدقق قدرة كافية على القراءة والانتباه والكفاءة اللازمة، فهي تمنح القدرة على الفهم والتعلم، كما تتطلب معرفة جيدة بالمؤسسة، إذ أنه من الضروري معرفة مصادر المعلومات خلال تلك الفترة، وتعتبر هذه المرحلة حجر الأساس، والتي بناء عليها يقوم المدقق ببناء نموذج النتائج التي يجب الوصول إليها، وتتمثل هذه المرحلة في المحاور الرئيسية التالية:

- الأمر بالمهمة
- مرحلة الاندماج
- تحديد المخاطر وتقييمها.
- تعريف الأهداف

الأمر بالمهمة :

تبدأ مهمة المدقق الداخلي بإصدار التكليف بالمهمة من طرف سلطة مؤهلة (الإدارة العليا، لجنة التدقيق)، حيث أن الأمر بالمهمة يسمح بتبنيغ كافة الأطراف التي لها علاقة بمهمة التدقيق . (محمد،

(2016)

مرحلة الإدماج :

تبدأ هذه الخطوة بجمع المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الخاضع للتدقيق من مصادره المختلفة والحصول على فهم الطبيعة هذا النشاط، ويمكن تلخيص هذه المصادر فيما يلي:

- تقارير ملفات التدقيق السابقة.
- الاجتماع مع الإدارة.
- السياسات ، الخطط ، الإجراءات ، التعليمات و الإتفاقيات المتعلقة بالنشاط
- الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي
- الموازنة التقديرية و المعلومات المالية عن النشاط
- نتائج التدفق الخارجي من النشاط
- إن قراءة هذه الوثائق المختلفة والتحليل يمكن فريق التدقيق من:
- امتلاك رؤية شاملة عن النشاط الخاضع للتدقيق، تحديد السيرورات التي هي موضع للمخاطر.
- إعطاء مصداقية المهمة. (محمد، 2016)

تحديد الأخطار وتقييمها:

من خلال هذه النقطة يتم تكييف بقية مراحل عملية التدقيق ، بحيث يسمح للمدقق صياغة برنامج وتطويرة بناء على التهديدات وما تم وضعه لمواجهةها، وخطر التدقيق كما عرفه معهد المحاسبين الأمريكيين: "هو الخطر الناتج من حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات، الذي يكون: ✓ خطر متصل: هو إمكانية دون الأخذ بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية وقوع أخطاء جوهرية في الحسابات.

✓ خطر الرقابة الداخلية : يرتبط بعدم قدرة نظام الرقابة الداخلية على اكتشاف الأخطاء الجوهرية وتصحيحها في الوقت المناسب .

✓ خطر عدم الإكتشاف : مرتبط بمهمة التدقيق ، أو عدم تمكن المدقق من اكتشاف الأخطاء الجوهرية

✓

تحديد الأهداف :

يعرف أيضا بالتقرير التوجيهي أو المخطط للمهمة ، وهي عبارة عن وثيقة مشكلة من عدة صفحات والتي لها نفس المضمون و الخصائص في كل الحالات، بعد أخذ المعلومات الضرورية عن

المؤسسة، يقوم المدقق بتحرير تقرير توجيه والذي يوضح محاور البحث. حدود ومجالات تدخل المدققين بالإضافة إلى الأهداف الواجب على فريق التدقيق تحقيقها والتي تنقسم إلى أهداف عامة وأهداف خاصة، ويحتوي هذا التقرير على المعلومات المتأتية من تحليل الأخطار و جدول نقاط القوة و الضعف ويهدف إلى:

تحديد الجوانب العلمية لتدخل المدققين، ويساعد المدقق على البحث، التعرف وتصحيح كل نقاط القوة والضعف المسجلة أو جزء منها. (محمد، 2016)

ب. مرحلة تنفيذ المهمة

تعتبر مرحلة تنفيذ عملية التدقيق أطول وأهم مرحلة في سيرورة التدقيق الداخلي لأهميتها في كتابة تقرير تدقيق المنتج النهائي للمهمة، ولهذا يجب أن تحظى بالعناية اللازمة من كل الأطراف ذات العلاقة بالمهمة، وخلال هذه المرحلة يتحول فريق المهمة من العمل المكتبي النظري إلى العمل الميداني، حيث ينتقل إلى الوحدات محل التدقيق مبتدئاً بالاجتماع الافتتاحي مع مسؤولي الوحدة أو النشاط .

يتناول شرح التقرير التوجيهي المصادق من قبل المكلف بالمهمة ويتم التركيز على توضيح ومناقشة كتابة تنفيذ المهمة وأساليب التدقيق المستعملة ، أسلوب التنسيق والاتصال ، المعلومات المطلوبة، والوسائل المادية والظروف الواجب توفيرها من قبل الجهة الخاضعة للتدقيق، حيث تسمح نتائج الاجتماع الافتتاحي لفريق التدقيق بإعداد برنامج التدقيق بالتفصيل ويقوم بتطبيقه لتحقيق أهداف المهمة المسطرة.

✓ إعداد برنامج التدقيق:

يدعى أيضا مخطط التنفيذ وكذلك برنامج العمل، ويتم إعداده من طرف فريق التدقيق وتحت إشراف رئيس المهمة، ويتم إرساله إلى مسؤول التدقيق الداخلي للإطلاع عليه طبقا للمعيار رقم 2240 وتقع على رئيس المهمة مسؤولية الاحتفاظ به في ملف التدقيق، ويتضمن هذا المخطط النقاط التالية:

❖ وثيقة تعاقدية

❖ مخطط عمل

❖ دليل مرشد

❖ نقطة انطلاق في بناء استمارة الرقابة الداخلية متابعة المهمة (محمد، 2016)

✓ استبيان الرقابة الداخلية:

يعتبر استبيان الرقابة الداخلية من الأساليب الأكثر استعمالاً من طرف المدققين الداخليين لتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث يقوم المدقق بالتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على المسيرين لتلقي الإجابة عليها، ومن ثم تحليلها للوقوف على مدى فعالية وملائمة نظام الرقابة الداخلية المطبق في الوحدة أو النشاط محل التدقيق، و تتعلق أسئلة استبيان الرقابة الداخلية بالنواحي التنظيمية، التشغيلية، نظم المعلومات، العاملين، الوسائل المادية للوحدة الخاضعة للتدقيق، وتبنى الاستمارة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة التي تحقق الملاحظة الشاملة بذلك دليل للمدقق لتنفيذ برنامجه، وتتمحور الأسئلة الرئيسية في النقاط الثانية:

- ﴿ من؟ أسئلة متعلقة بالمنفذ أو المشغل من خلال تحديد مهامه وسلطاته، وللإجابة على هذه الأسئلة يتم الاستعانة بالمخطط الهرمي المؤسسة.
 - ﴿ ماذا؟ تجميع الأسئلة التي تسمح بمعرفة ما يتعلق، ليس ما هو الموضوع، ولكن الهدف من العملية، ما هي طبيعة المنتج المصنع من هم الأشخاص ذو العلاقة.
 - ﴿ أين؟ من أجل عدم اختيار كل مناطق العمليات، مكان التخزين المعالجة، المواقع الصناعية.
 - ﴿ متى؟ تسمح بتجميع الأسئلة ذات الصلة بالزمن بداية ونهاية الزمن المستغرق.
 - ﴿ كيف؟ أسئلة مرتبطة بوصف الإجراءات: كيف يتم تصنيع المنتج، كيف يتم توظيف الأفراد.
- (محمد، 2016)

✓ العمل الميداني:

❖ الملاحظة الفورية

أول الاختبارات التي يقوم بها المدقق الملاحظة الفورية، وهي تختلف عن الملاحظات الأخرى بأنها آلية، وهنا يكون للخبرة دور كبير فالمدقق المتمكن يمكنه ملاحظة المحيط بمجرد وصوله ووضع تقييمات وإحصاءات مبدئية، وتكون هذه الملاحظة بطريقة عقلانية أي: الأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الوقتية أثناء ملاحظته، فملاحظة دخول العمال عند فتح الأبواب ليس نفسها في منتصف النهار.

❖ الملاحظة المحددة:

من خلال تحديد مواطن الخطر واستمارة الرقابة الداخلية، يقوم المدقق بإجراء وتنفيذ اختبارات فيقوم باختيار بعض العمليات والإجراءات المرتبطة بفترات معينة، هذا الاختبار يجب أن يكون موضوعي من أجل بلورة رأيه حول سير العمليات بموضوعية.

❖ ورقة كشف وتحليل المشكلات:

في وثيقة عمل موحدة، أين يقوم المدقق بتوثيق كل حال، كما تلخص كل مرحلة من مراحل عمليات التدخل الميداني، وتمثل وسيلة تواصل بين المدقق والوظيفة المعنية بعملية التدقيق، تسمى في بعض المراجع بوثيقة الحدث، وثيقة تحليل، ورقة تحليل الرقابة الداخلية. تتجزأ إلى خمسة أقسام: المشكلات، الملاحظات، الأسباب، العواقب والآثار، التوصيات (محمد، 2016)

ت. إعداد التقرير النهائي وتقديم النتائج:

تتطلب هذه المرحلة القدرة على الإنشاء والصياغة الأدبية بالإضافة إلى التجاوز الذي يبقى موجودا خلال هذه المرحلة، ويقوم المدقق ببلورة وتقديم منتج " التقرير " كل عناصر عمله ، أن تبدأ هذه المرحلة برجع المدقق إلى مكتبه مع مجموع أوراق العمل، حيث يقوم بصياغة مشروع تقرير ليتم بعدها عقد اجتماع ختامي والمصادقة للحصول على التقرير الختامي.

✓ مشروع تقرير المدقق :

حيث يكون فيه جميع الملاحظات المسجلة ليتم المصادقة عليه، فلا يمكن اعتباره نهائيا حتى وإن تضمن مصادقة خاصة ، هذه الوثيقة و إن احتوت على توصيات المدقق ، فإنها لا تتضمن إجابات المؤسسة ، ولا تتضمن مخطط العمل و الذي يعتبر احد ملاحق التقرير النهائي ، أين تشير المؤسسة متى و من سيقوم بتنفيذ التوصيات المقفولة.

✓ الاجتماع الختامي:

يضم نفس الأعضاء الذين نشطوا الاجتماع الافتتاحي، والذين استمعوا لمخطط المدقق عند البداية، فيبدون رأيهم حول ما قام به فريق التدقيق، بالإضافة لفريق التدقيق والمصالح والأقسام المدققة.

✓ تقرير التدقيق الداخلي:

يسمح التقرير للمدقق بإبداء رأيه (كتابيا) حول البيانات والقوائم المالية والمواضيع الأخرى التي كانت محل التدقيق، فهو يلخص مهمة التدقيق، ويعتبر وسيلة بين المدقق والجمهور، وفيما يلي مبادئ التقرير:

- لا وجود للتدقيق الداخلي من دون تقرير التدقيق الداخلي.

- وثيقة نهائية : فهو آخر عقد لمهمة التدقيق والتي لا تنتهي إلا باقتراحات وتوصيات.
- عرض مسبق للمؤسسة: من المفترض أن النقاط تم عرضها خلال الاجتماع الختامي.
- حق المؤسسة في الإجابة : للمؤسسة الحق في الرد إما شفاهيا أو كتابيا. (محمد، 2016)

الفصول الرئيسية لشكل تقرير التدقيق تتمثل في النقاط الأربعة التالية:

❖ *الورقة الخارجية ورسالة الإحالة:* عادة ما يكون تقرير التدقيق مرفق برسالة إحالة أما الصفحة الأولى

فتحتوي على :

- عنوان المهمة وتاريخ ارسال التقرير ، كما يتم التذكير بالمهمة
- أسماء المدققين المساهمين في العمل و رؤساء المهمة
- أسماء المستفيدين من تقرير التدقيق

❖ *المقدمة والملخص :* يبدأ هذا الجزء بفهرس مفصل للتقرير، والذي يكون ضروري بالنسبة لتقارير

كبيرة الحجم التي تحتوي على ملاحق كثيرة.

- المقدمة: عادة ما تكون مختصرة وتتضمن التذكير بمجال التدخل وأهداف المهمة.
- فالقارئ ليس له علم بمحتوى أمر المهمة وتقرير التوجيه، فهي تمثل وصف مختصر الوحدة أو العملية المدققة.

- الملخص : حيث يسمح للمسؤولين عليهم مجمل التقرير، حيث يتميز بالاختصار والوضوح
- التقرير التفصيلي : هو الوثيقة التفصيلية والكاملة الموجهة بالدرجة الأولى للمؤسسة المدققة ويشمل الملاحظات التوصيات بحيث يحترم التسلسل المعروض في الفهرس.

- الخلاصة ، خطة العمل والملاحق: الهدف من هذا الجزء ليس تكرار ما تم عرضه ولكن القراح مهمات أخرى والتي ظهرت الحاجة لها من خلال هذه المهمة، أو التذكير بتاريخ المهمة القادمة. (محمد، 2016)

ث. متابعة نتائج المهمة:

إن دور المدقق الداخلي لا ينتهي بمجرد ارسال التقرير النهائي الجهات المعنية بالمهمة المكلف بها، وإنما عليه التلک من اتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة من قبل الجهات المسؤولة وعليه متابعة عملية تنفيذها وتقديمها، وتعرف مرحلة المتابعة بأنها العملية التي من خلالها يتأكد المدقق الداخلي من تنفيذ الإجراءات المقترحة من قبل الإدارة المسؤولة من المجال الذي تم تدقيقه، وأن الإجراءات المنفذة ملائمة وفعالة ولقد أكد المعيار 2500 على وجوب وضع مسؤول التدقيق الداخلي سيرورة المتابعة والمراقبة، والتأكد من أن الإدارة الحدث فعلا الإجراءات اللازمة، أو أن الإدارة العليا قد قررت تحمل

المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي إجراء، وعليه تقع على عاتق مسؤول التدفق الداخلي مسؤولية تحديد الطرق المتابعة ومختلف الإجراءات المنطقية بها، فلا ينبغي أن تكون مسؤولية المتابعة محددة في دليل على وجوب وضع مسؤول التدقيق الداخلي سيرورة المتابعة والمراقبة، والتأكد من أن الإدارة قد اتخذت فعلا الإجراءات اللازمة، أو أن الإدارة العليا قد قررت تحمل المخاطر الناجمة عن عدم اتخاذ أي إجراء، وعليه تقع على عاتق مسؤول التدقيق الداخلي مسؤولية تحديد الطرق المتابعة ومختلف الإجراءات المتعلقة بها، أن ينبغي أن تكون مسؤولية المتابعة محددة في دليل التدقيق الداخلي بوضوح. أما بالنسبة للإدارة، فيمكن حصر استجاباتها تجاه التقرير النهائي للتدقيق الداخلي في ثلاث مواقف ممكنة وهي:

- ◆ قبول الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف يأتي بعد الترفع مسؤولي المؤسسة الخاضعة. التدقيق بما ورد في تقرير التدقيق أثناء الاجتماع النهائي.
- ◆ قبول الاقتراحات بشكل جزئي نظرا لعدم اقتناع مسؤولي النشاط الخاضع للتدقيق أو الإدارة العليا ببعض الاقتراحات، باعتبارها غير ملائمة لظروف المؤسسة.
- ◆ رفض الاقتراحات بشكل كامل وهو موقف استثنائي، فلا يمكن القيام بمهمة المدقق وما تتطلبه من موارد، ثم تكون النتيجة رفض الاقتراحات. (محمد، 2016)

المطلب الثالث: أدوات وأساليب التدقيق الداخلي

الفرع الأول: أدوات التدقيق الداخلي

يستخدم المدقق الداخلي في إطار مهمته عدة أدوات لتحقيق الأهداف التي يريد التوصل إليها، وتتصف هذه الأدوات بثلاث خصائص أساسية:

تستخدم هذه الأدوات بشكل منهجي وإنما يختار المدقق الأداة المناسبة لتحقيق الهدف المراد تحقيقه. - يقتصر استخدام هذه الأدوات على التدقيق الداخلي بل يمتد استخدامه إلى أطراف عديدة كالمدققين الخارجيين والمستشارين.....الخ.

يمكن أن يستخدم المدقق أدواتين مختلفتين في إطار عملية التدقيق واحدة تخص نفس العنصر بحيث تستخدم أداة الثانية لتحقيق من النتائج تم التوصل إليها باستخدام الأداة الأولى.

ويمكن تصنيف هذه الأدوات إلى نوعين أساسيين: الأدوات الوصفية والأدوات الاستفهامية (عبادي،

(2007/2008)

أولا: الأدوات الوصفية

أ السبر الإحصائي: هو أداة تسمح انطلاقاً من عينه محددة، يتم اختيارها بطريقة عشوائية، من المجتمع محل الدراسة إلى تعميم الصفات الملاحظة في العينة على كامل المجتمع ويتبع المدقق الداخلي عند استخدام هذه الطريقة ثلاث خطوات أساسية.

تصور السبر: يقوم المدقق الداخلي بتحقيق الهدف أو الأهداف المراد تحقيقها وهو ما يسمح بتحديد الرقابة التي يجب القيام بها بهدف تحديد نوع الخطأ أو الأخطاء التي يريد المدقق أن يتحقق منها ، ويقوم بـ

- تحديد المجتمع أي كل المعلومات التي ترغب في تكوين رأي حولها وذلك حسب أهداف المدقق المراد تحقيقها.

- تحديد درجة الثقة المرغوب فيها والتي تتماشى مع الموضوع المراد دراسته.
- تحديد معدل الخطأ المقبول أي الحد الأعلى كنسبة مئوية للخطأ المقبول المجتمع ما ومعدل الخطأ المنتظر الوقوف عليه والذي ينبغي أن يكون أصغر من الخطأ المقبول.
- ويقوم المدقق بتقسيم المجتمع إلى طبقات إذا كانت عملية السبر تخص القيم وتحديد المفردات المهمة مما سيؤدي إلى انخفاض حجم العينة. (عبادي، 2007/2008)

ب اختبار العينة : نميز بين نوعين من العينات

- العينات العشوائية: حيث تعطى أرقام السلسلة من المفردات وتختار مفردات العينة باستخدام جدول العينات العشوائية وهي توفر احتمال متساوياً لجميع وحدات المجتمع المكتبة انتمائها إلى العينة الطريقة السير الترتيبي انطلاقاً من نقطة معينة يتم اختيار المفردات بشكل مرتب مثال 25، 35، 45، 55، 65...إخ.
- العينات غير الإحصائية : ويتم اختيار العينة باستخدام:

- الطريقة الموجهة الشخصية: يعتمد المدقق في اختيار العينة. خدمه الشخصي واعتماداً على مؤهلاته وخبرته.

- استغلال نتائج التدقيق : يتم استغلال نتائج التدقيق بالقيام بنوعين من التحليل.
- تحليل كمي للنتائج : بحيث يتأكد من أن الأخطاء والانحرافات التي الوقوف عليها لا تتعارض مع الأهداف المسطرة.

- تحليل نوعي للأخطاء والانحرافات والتأكد فيما إذا كانت تكرارية أم لا أو معتمدة أو لا. وفي النهاية يتخذ المدقق قبول المجتمع أو عدم قبوله.

ج المقابلة : يهدف المدقق من خلالها إلى الحصول على مجموعة من المعلومات و يخضع الاستجواب إلى مجموعة من الشروط .

- يجب احترام خط السلطة و عدم القيام بأي استجواب دون علم المسؤول الأول عن القسم
- يقوم المدقق بعرض الصعوبات والمشاكل ونقاط الضعف التي تم اكتشافها قبل بداية الاستجواب
- يجب أن يصادق الطرف المستجوب عن نتائج الاستجواب الملخصة قبل تقديمها إلى المسؤولين
- يتفادى المدقق أن يستمع أكثر مما يتكلم ويقوم توجيه الاستجواب في اطار موضوع المهمة لتحقيق
- الهدف المسطر. (عبادي، 2007/2008)

ثانيا: الأدوات الاستفهامية

وتتميز الملاحظة المادية، السرد المخطط الوظيفي جدول تحليل الأعمال، مخطط التدفق، فيما يلي سنتطرق لها بالتفاصيل:

أ الملاحظة المادية:

من الممكن أن يعتمد المدقق في عملية التدقيق على الملاحظة المادية المباشرة للتحقق من تطابق ما هو

مدون على الوثائق مع ما هو موجود فعال في الواقع، ويتعلق الأمر بـ:

- ◀ الملاحظة المادية الإجراءات
- ◀ الملاحظة المادية للوثائق
- ◀ الملاحظة المادية للأصول
- ◀ الملاحظة التصرفات بالتدقيق الاجتماعي

ب السرد:

الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق يكون في بداية مهمة التدقيق ويقوم المدقق بالاستماع إلى السرد الذي يقوم به الشخص الخاضع للتدقيق بهدف وصف الإطار العام للنظام أو النشاط الخاضع للتدقيق، وتطرح هذه الطريقة بعض النقائص المتعلقة بتحديد أهم المعلومات التي يحتاجها المدقق على جانب مدى صدق الشخص الذي يقوم بالسرد . (عبادي، 2007/2008)

- سرد يقوم به المدقق بسرد ملاحظاته المادية ونتائج الاختبارات التي توصل إليها في حالة صعوبة وصفها عن طريق مخططات تدفق المعلومات وعلى المدقق أن يستغل ما قدمه جميع الأطراف

ت المخطط الوظيفي:

يقوم المدقق الداخلي بإعداد المخطط الوظيفي انطلاقاً من المعلومات التي تحصل عليها من عمليات الاستجواب والملاحظة والسرد التي قام بها في بداية المهمة، وبعرض هذا المخطط بإثراء المعارف المكتسبة والخاصة بوظائف المؤسسة وتحليل مراكز العمل بهدف تحديد نقاط الضعف المرتبطة بسوء تقسيم العمل في المؤسسة.

ث جدول تحليل الأعمال:

يستخدم هذا الجدول لتحليل الوظائف أو الإجراءات محل الدراسة إلى أعمال أولية بهدف تحديد نقائص الفصل بين الوظائف داخل المؤسسة ومعالجتها، ويقسم الجدول إلى:

- العمود الأول: يتم تحديد الأعمال الأولية المتعلقة بالوظيفة أو الإجراء بشكل مفصل ومتسلسل التنفيذية، الترخيص، التسجيل المحاسبي، والمراقبة.
- الأعمدة الموالية تحدد الأشخاص المسؤولين عن القيام بالأعمال الأولية
- العمود الأخير مخصص لتحديد الأعمال غير المنفذة. (عبادي، 2007/2008)

ج خرائط التدفق :

تبين هذه الخرائط دورة انتقال الوثائق بين مختلف الوظائف، ومراكز المسؤولية ويتم من خلالها تحديد أصل الوثيقة والقنوات التي تمر بها حتى تصل إلى المستخدم النهائي، وهي تقدم نظرة كاملة عن تسلسل المعلومات وإجراءات انتقالها. وتهدف هذه الخرائط إلى اختبار دقة تطبيق الإجراءات وفعاليتها، وتستخدم لهذا الغرض رموز موحدة للتعبير عن مختلف العناصر.

ح قوائم الاستقصاء:

وتسمى كذلك قوائم الاستبيان وهي قائمة نموذجية تشمل مجموعة واقعية من الأسئلة التي تتناول جميع نواحي النشاط داخل المؤسسة، وخاصة العمليات المعتادة مثل العمليات النقدية، عمليات الشراء والبيع. أرصدة الدائنين والبنوك الخ. حيث يقوم المدقق بتوزيع هذه القائمة من الأسئلة على الموظفين لتلقي الإجابات عليها ومن ثم تحليلها للوقوف عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة ومن الأفضل أن تقسم قائمة الأسئلة عدة أجزاء بخصص كل جزء منها مجموعة من الأسئلة تتعلق بإحدى مجالات النشاط وفي معظم الحالات تصمم هذه الأسئلة للحصول على الإجابات بـ "نعم" أو "لا" تعني احتمال وجود نقص في الرقابة الداخلية، وهذا الأسلوب يركز على الأعمال التي يتم تنفيذها أكثر من التركيز على الأفراد أو المجموعات التي تؤدي هذه الأعمال الإجابة عن الأسئلة

يمكن لها أن تكون روتينية دون الإشارة إلى ما يتم فعال، مع وجود خطر احتمال أن تنقل إجابات السنة المالية. (عبادي، 2007/2008)

الفرع الثاني: أساليب التدقيق الداخلي

تمثل أساليب التدقيق الداخلي الأدوات الفنية والمنطقية التي يستخدمها المدقق لجمع القرائن والأدلة التي تمكنه من تقييم كفاءة نظم الرقابة الداخلية ومدى الالتزام بالسياسات الموضوعية. وتتنوع هذه الأساليب بين التقليدية التي تعتمد على الفحص الميداني، والحديثة التي تعتمد على التحليل الاستراتيجي والتقني.

أولاً: أسلوب الجرد الفعلي

يعد الجرد الفعلي من أقوى أساليب التدقيق للحصول على دليل إثبات مادي مباشر. يتمثل هذا الأسلوب في قيام المدقق بالتحقق من الوجود المادي للأصول (نقدية، بضائع، أصول ثابتة) في تاريخ محدد. يهدف هذا الإجراء إلى مطابقة الواقع الفعلي مع السجلات الدفترية للتأكد من عدم وجود عجز أو تلاعب. ويؤكد الفكر المحاسبي أن هذا الأسلوب يثبت "الوجود" لكنه لا يعد دليلاً كافياً على "الملكية" أو "القيمة" دون الاستعانة بأساليب أخرى.

ثانياً: أسلوب المصادقات

يعتمد هذا الأسلوب على الحصول على إفادة كتابية من طرف ثالث مستقل خارج المؤسسة (مثل البنوك، الموردين، أو العملاء) لتأكيد صحة رصيد أو معلومة معينة. وتنقسم المصادقات إلى "إيجابية" تتطلب رداً في جميع الأحوال، و"سلبية" تتطلب رداً فقط في حال عدم موافقة الطرف الآخر على الرصيد المذكور. تعتبر المصادقات أداة حاسمة في التدقيق المصرفي والمالي لتقليل مخاطر التواطؤ الداخلي.

ثالثاً: أسلوب الفحص المستندي

يتضمن هذا الأسلوب فحص المستندات والوثائق التي تؤيد العمليات المالية المسجلة في الدفاتر (مثل الفواتير، العقود، وأوامر الشراء). تكمن أهمية هذا الأسلوب في التحقق من "شرعية" العملية المالية، أي أنها تمت وفقاً للصلاحيات الممنوحة، وأنها تخص الفترة المالية المعنية، وأن القيد المحاسبي يعكس بدقة محتوى المستند.

رابعاً: الإجراءات التحليلية

تعرف الإجراءات التحليلية بأنها تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات المنطقية بين البيانات المالية وغير المالية. يشمل ذلك مقارنة أداء السنة الحالية بالسنوات السابقة، أو مقارنة

النتائج الفعلية بالموازنات التقديرية، أو استخدام النسب المالية (مثل نسب السيولة والربحية). يساعد هذا الأسلوب المدقق في تحديد المجالات التي تظهر فيها تقلبات غير عادية تتطلب فحصاً أعمق.

خامساً: الملاحظة وإعادة الأداء

الملاحظة هي مراقبة المدقق لكيفية تنفيذ الموظفين لإجراءات معينة (مثل مراقبة عملية صرف الرواتب أو جرد المخزون من قبل اللجنة المختصة). أما إعادة الأداء، فهي قيام المدقق بإعادة تنفيذ بعض الإجراءات الرقابية بشكل مستقل للتأكد من دقة النتائج التي توصل إليها النظام، مثل إعادة حساب الاستهلاكات أو القيود المركبة.

سادساً: التدقيق باستخدام الحاسب الآلي

في البيئات الرقمية الحديثة، يستخدم المدقق برامج متخصصة لاستخراج العينات وفحص قواعد البيانات الضخمة. تتيح هذه الأدوات للمدقق اختبار 100% من العمليات في بعض الأحيان بدلاً من الاعتماد على العينات العشوائية، مما يرفع من مستوى الثقة في النتائج التدقيقية ويقلل من مخاطر التدقيق.

المطلب الرابع: التدقيق المالي في البنوك: المفهوم، الأهداف، والآليات

تمهيد:

تعد البنوك العمود الفقري في النظام الاقتصادي لأي دولة، حيث تؤدي دور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز التمويلي. ونظراً لطبيعة نشاطها الحساسة والمملوءة بالمخاطر (كمخاطر الائتمان، السيولة، والسوق)، فإنها تخضع لرقابة صارمة تهدف إلى حماية أموال المودعين وضمان الاستقرار المالي الكلي. وفي هذا الإطار، يبرز التدقيق المالي كأداة رقابية جوهرية، سواء كان داخلياً أو خارجياً، للتأكد من عدالة القوائم المالية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية.

أولاً: ماهية التدقيق المالي في البنوك:

1. التعريف المفاهيمي:

يعرف التدقيق المالي في البنوك بأنه عملية منتظمة وموضوعية للحصول على أدلة ورقائق تتعلق بالمعلومات المالية وتقييمها، للتأكد من حول عدالة تصوير القوائم المالية للوضع المالي للبنك، ويختلف التدقيق البنكي عن التدقيق في الشركات العادية لخصوصية النشاط البنكي، الذي يعتمد أساساً على إيداعات الزبائن (وليس رأس المال الذاتي)، ويتسم بتعدد المعاملات وتعقيدها، وارتفاع مستوى المخاطر المصاحبة.

2. أنواع التدقيق في البنوك:

تصنف عمليات التدقيق في المؤسسات المالية إلى نوعين رئيسيين:

المعيار	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي (القانوني)
الجهة المنفذة	موظفون أو هيئة داخلية تابعة للبنك	خبير محاسب أو محافظ حسابات مستقل خارجي
الاستقلالية	محدود (موظف يخدم البنك)	عالية (مستقل تماما عن الإدارة)
الهدف الرئيسي	تقييم فعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وتحسين الأداء	إبداء رأي حول عدالة القوائم المالية كوحدة واحدة
الإلزام	اختياري لكنه ضروري إجرائيًا (حسب بازل)	إلزامي قانونيا في الجزائر

المصدر: منصوري هوارى والدولة فهد (2021). *التدقيق البنكي وفق المعايير الدولية للتدقيق*. مجلة النمو الاقتصادي والمقاولانية.

ثانيا: أهداف التدقيق المالي في البنوك: تتمثل الأهداف المباشرة وغير المباشرة للتدقيق المالي البنكي في النقاط التالية:

1. التأكد من صحة وسلامة العمليات المسجلة: فحص المستندات الداخلية والخارجية والتأكد من جدية السجلات المحاسبية.
 2. تقييم الأصول والخصوم: التحقق من وجود الأصول وقيمتها العادلة في قائمة المركز المالي وفقًا للسياسات المحاسبية المعتمدة.
 3. حماية أصول البنك وأموال المودعين: الكشف عن الأخطاء، الاختلاسات، أو سوء التسيير.
 4. تقييم نظام الرقابة الداخلية: التأكد من أن الأنظمة التشغيلية والرقابية فعالة وتحد من المخاطر (الائتمان، السيولة، السوق، التشغيل).
 5. إبداء رأي مهني محايد: إصدار تقرير يوضح مدى دقة وعدالة المركز المالي والنتائج عن الفترة المالية.
 6. الامتثال للقوانين واللوائح: التأكد من التزام البنك بقانون النقد والقرض، وأنظمة بنك الجزائر، والمعايير الدولية (بازل).
- ثالثا: مراحل عملية التدقيق المالي البنكي: تمر عملية التدقيق في البنوك (وخاصة الخارجي) بمراحل أساسية محددة:

المرحلة الأولى: قبول التكليف

- تقييم استقلالية المدقق وكفاءته.
- فهم طبيعة نشاط البنك ومخاطره.
- توقيع عقد التكليف.

المرحلة الثانية: تخطيط المهمة بشكل مناسب.

- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد عليه.

- تحديد المدى المناسب لاختبارات الطابع والجوهر.

المرحلة الثالثة: الفحص والتحقق

- الفحص: التأكد من صحة قياس العمليات المسجلة وتحليلها.
- التحقق: تأكيد وجود الأصول وملكيته (مثل التأكيدات البنكية، الجرد).
- التقييم: تقييم الأصول والخصوم في ظل سياسات القياس المعتمدة.

المرحلة الرابعة: إعداد التقرير

- بلورة نتائج الفحص والتحقق والتقييم.
- الإفصاح المحايد عن مدى دقة وعدالة المركز المالي.
- إصدار الرأي (مشروط، غير مشروط، أو امتناع عن إبداء الرأي).

رابعاً: الإطار التنظيمي والتشريعي في الجزائر

1. الجهات الرقابية: تقوم الإشراف والرقابة على البنوك في الجزائر ثلاث جهات منفصلة:

1. البنك نفسه (عبر التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية).
2. هيئات الرقابة والمدققين القانونيين (محافظو الحسابات المعتمدون).
3. بنك الجزائر (السلطة الرقابية الرسمية).

2. الأساس القانوني

- قانون النقد والقرض: ينظم نشاط البنوك ويفرض شروط الترخيص والرقابة.
- النظام المحاسبي المالي (04-09 و 05-09): (يحدد مخطط الحسابات البنكي والقوائم المالية الإلزامية).

- المعايير الدولية للتدقيق (ISA): يلتزم بها وفقاً لتوصيات لجنة بازل للرقابة البنكية.

3. متطلبات لجنة بازل: تفرض لجنة بازل للرقابة البنكية:

- وجود لجنة تدقيق dentro من مجلس الإدارة.
- تدقيق خارجي مستقل يصبح رأياً إلزامياً في القوائم المالية.
- تطبيق الرقابة الدائمة والدورية وقياس المخاطر (الاثتمان، السوق، السيولة).

في الأخير نقول أن التدقيق المالي يعد في البنوك ركيزة أساسية لضمان الشفافية، حماية المودعين، والحفاظ على استقرار النظام المالي. وعلى الرغم من التزام المؤسسات المالية الجزائرية بالمعايير الدولية (كحد كفاية رأس المال حسب بازل)، إلا أن الدراسات تشير إلى وجود تأخر في تطبيق كامل لأنظمة قياس وإدارة المخاطر، مما يستدعي تكثيف الجهود التشريعية والتدريبية لتعزيز فعالية التدقيق.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن التدقيق الداخلي يمثل وظيفة أساسية داخل البنوك التجارية، لما له من دور فعال في دعم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز فعالية الأداء المالي والإداري. كما تبين أن هذه الوظيفة لا

تقتصر على الجانب الرقابي فقط، بل تمتد لتشمل تقييم المخاطر، والتحقق من الالتزام بالسياسات والمعايير، والمساهمة في تحسين الحوكمة داخل المؤسسة المصرفية. كما أظهر الفصل أن البنوك التجارية تعد البيئة الأساسية التي يمارس فيها التدقيق الداخلي دوره، باعتبارها مؤسسات مالية معقدة تتطلب أنظمة رقابية دقيقة لضمان استقرارها واستمراريتها. ومن خلال هذا الإطار المفاهيمي، تم التوصل إلى فهم أوضح للعلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والبنوك التجارية، وهو ما يمهد للانتقال إلى الجوانب التطبيقية والتحليلية في الفصول اللاحقة من الدراسة.

قائمة المراجع :

- الحياي، وليد؛ الجعبري، مجدي. (2020). التدقيق الداخلي كأداة من أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية. مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك (24).
- الزهير الحدر. (2010). علم تدقيق الحسابات (الإصدار الأولي). الأردن: دار البداية ناشرون و موزعون عمان.
- الصبح داوود يوسف. (2010). دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (الإصدار 2). اتحاد المصارف العربية.
- الطاهر لطرش. (2011). تقنيات البنوك (الإصدار السادسة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية (OPU).
- د. أحمد حلمي جمعة. (2009). التدقيق الداخلي الحديث: الرقابة و الحوكمة. عمان: دار صفاء.

- د. خلف عبد الله الوردات. (2005). *التدقيق الداخلي (مدخل استراتيجي)* (الإصدار الأولي). عمان - الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع.
- د. زيتوني عبد القادر. (2012). *أدوات وتقنيات التمويل البنكي* (الإصدار الأولي). عمان، الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع .
- د. صليحي محمد. (2016). *التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة* (الإصدار الأولي). عمان: مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح).
- د. عبد المعطي رضا أرشيد، و د. محفوظ، أحمد جودة. (د.ت). *إدارة البنوك (مدخل وظيفي و قراري)* (الإصدار الأولي). عمان ، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- د. منير إبراهيم هندي. (2014). *إدارة المنشآت المالية. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.*
- رضا رشيدة عبد المعطي. (2010). *إدارة العمليات المصرفية.* عمان: دار وائل للنشر.
- رغدة إبراهيم المدهون. (2014). *العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام القابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي.* غزة: كلية التجارة الجامعة الإسلامية.
- رمضان، زياد. (2013). *إدارة المصارف (الإصدار الثالثة).* عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- سامر جلدة. (2009). *البنوك التجارية و التسويق المصرفي.* عمان ، الأردن: دار أسامة للنشر.
- سويلم محمد. (1992). *إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية.* بيروت ، لبنان: الشركة العربية للنشر و التوزيع.
- شيراز محمد خضر. (2022). *معايير التدقيق الداخلي (الإصدار الأولي).* 17/18: فريق دار الأكاديمية للطباعة و النشر و التوزيع.
- محمد أمين عبادي. (2007/2008). *مساهمة المراجعة الاخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة. مذكرة ماجستير، 120.* جامعة الجزائر.
- محمد سعيد أنور سلطان. (2005). *إدارة البنوك.* القاهرة ، مصر: الدار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع.

- محمد سويلم. (بلا تاريخ). *إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية*. لبنان: الشركة العربية للنشر و التوزيع.
- محمد عبد الخالق. (2010). *الإدارة المالية و المصرفية (الإصدار الأولي)*. عمان ، الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). *إدارة البنوك (الإصدار الأولي)*. عمان ، الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- محمود الوادي، سمحان إحسين ، و سمحان إسهيل . (د.ت). *النقود و المصارف*. عمان: دار المسير للنشر و التوزيع.
- وجدي حامد حجازي. (د.ت). *أصول المراجعة الداخلية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- وليد الحياي، و الجعبري مجدي. (2020). *التدقيق الداخلي كأداة من أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية*. مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك (24).
- يوسف الصبح داوود. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (الإصدار 2)*. اتحاد المصارف العربية.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد

يعد فصل الدراسات السابقة من الفصول الأساسية في البحث العلمي، إذ يهدف إلى عرض ومناقشة أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث، سواء العربية أو المحلية أو الأجنبية، وذلك من أجل الإحاطة بمختلف الجهود العلمية المبذولة في هذا المجال. كما يساهم هذا الفصل في بناء خلفية نظرية متينة للدراسة، وتحديد الإطار العام الذي تنتهي إليه، إضافة إلى إبراز أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في توجيه مسار البحث الحالي وتحديد موقعه العلمي.

المبحث الأول : الدراسات السابقة

تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب حيث يتناول المطلب الأول الدراسات العربية ذات الصلة بالموضوع، بينما يخصص المطلب الثاني للدراسات المحلية، في حين يعرض المطلب الثالث الدراسات الأجنبية، وذلك بهدف تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول موضوع الدراسة من مختلف البيئات البحثية.

المطلب الأول: الدراسات العربية :

❖ دراسة جمال محمد يونس الزعبي (2019) بعنوان: أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في

تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان(دراسة ميدانية تحليلية)

1. إشكالية الدراسة:

"تنطلق إشكالية دراسة (الزعبي، 2019) من تساؤل جوهري يبحث في مدى انعكاس الامتثال لمتطلبات البيئة الرقابية الدولية على المؤشرات المالية الحيوية للمؤسسات المصرفية؛ وتحديداً: ما أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية (بأبعادها المتمثلة في معايير الصفات ومعايير الأداء) في تحسين وبناء ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان؟

وتتفرع هذه الإشكالية لتختبر مدى قدرة الآليات الرقابية المحدثة على التأثير المباشر والنوعي في العائد على السهم (EPS) والعائد على الأصول (ROA) كركائز أساسية لتقييم الكفاءة الربحية للمصارف في ظل بيئة مالية محكومة بالتحويلات".

2. أهداف الدراسة :

"تحدد أهداف هذه الدراسة في رصد وتوصيف واقع الممارسة الرقابية الدولية داخل القطاع المصرفي الأردني، وذلك من خلال اتجاهين متكاملين:

- أولاً: قياس درجة التزام البنوك التجارية عينة الدراسة (13 بنكاً) بتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية بشقيها المرجعي (الصفات والأداء) والوقوف على ملامح هذا التطبيق خلال الفترة الممتدة من (2013-2017).

- ثانياً: تتبع وتحليل الأثر الإحصائي ذي الدلالة المعنوية لهذا الالتزام المعياري في ترقية جودة وهوامش الربحية المصرفية، مع تقديم صياغة علمية تحدد صانعي القرار المالي نحو توجيه مخرجات التدقيق لخدمة الكفاءة التشغيلية والمالية للمصارف".

3. النتائج المتوصل إليها والأثر العلمي:

أسفرت المقاربة التحليلية للدراسة والتي زاوجت منهجياً بين أداة الاستبيان وتحليل محتوى التقارير المالية باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد عن جملة من النتائج الأكاديمية البارزة، من أهمها:

- ثبوت الأثر الطردي والمعنوي: توصلت الدراسة إلى تأكيد وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية ومعنوية عالية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تعزيز وتحسين مستويات ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، مما يثبت بالدليل الميداني أن حوكمة التدقيق الداخلي لا تقف عند حدود الرقابة الشكلية، بل تعد متغيراً حاسماً في تعظيم القيمة السوقية للمصارف وتطوير معدلات عوائدها الاستثمارية.
- الامتداد التوصيحي: بناء على هذه المخرجات، خلصت الدراسة إلى ضرورة التزام الإدارات العليا بدعم وتمكين دوائر التدقيق الداخلي وتزويدها بالبنية التقنية والمهنية المعاصرة، بما يضمن مواكبة أحدث النظم العالمية للضبط والرقابة المصرفية.

❖ دراسة كمال محمد سعيد كامل النونو (2009) بعنوان: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة

1. إشكالية الدراسة :

"تتبلور إشكالية دراسة (النونو، 2009) في رصد ومناقشة واقع الامتثال المهني في البيئات المصرفية ذات الخصوصية التشغيلية؛ حيث تمحور التساؤل الجوهرى للبحث حول: ما مدى التزام البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة بتطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها دولياً؟ وما هي أبرز العقبات الهيكلية التي تحول دون تفعيل الكامل لهذه المعايير؟ وتتفرع هذه الإشكالية لتختبر مدى استقلالية الممارسة الرقابية عن السمات الديموغرافية والمهنية للممارسين، من خلال تساؤل فرعي يبحث في مدى تأثر مستويات الالتزام بالمعايير بمتغيرات شخصية وتنظيمية محددة مثل: المؤهل العلمي، التخصص، المركز الوظيفي، الخبرة المهنية، والحياسة على شهادات زمالة دولية."

2. أهداف الدراسة:

تحددت مستهدفات هذه الدراسة في تشخيص البنية الرقابية للمصارف غير التقليدية وتفكيك محدداتها من خلال محاور أساسية:

- أولاً: قياس مستوى الامتثال الفعلي والميداني لمعايير التدقيق الداخلي في الواقع المصرفي الإسلامي بقطاع غزة، مع رصد وتحليل طبيعة المعوقات ذات الأبعاد القانونية والإدارية التي تحد من جودة العملية الرقابية.
- ثانياً: اختبار العلاقات الارتباطية والفروق الإحصائية بين درجة الالتزام بالمعايير والخصائص الذاتية والمهنية للمدققين ومديري الفروع ومفتشي سلطة النقد الفلسطينية، وذلك بهدف بناء فهم موضوعي حول محركات كفاءة التدقيق الداخلي ومستوى نضجه التنظيمي."

3. النتائج المتوصل إليها والأثر العلمي

وظفت الدراسة المقاربة الوصفية التحليلية عبر تصميم أداة استبيان مسحية استهدفت مجتمع البحث بالكامل (بمعدل استرداد قياسي بلغ 100%)، وأسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات عن حزمة من النتائج والتوصيات الأكاديمية البارزة:

- **تفاوت في جودة الامتثال المعياري:** أثبتت النتائج أن البنوك الإسلامية تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة إجمالية 'جيدة'، إلا أن هذا الامتثال يشهد تفاوتاً ملحوظاً عند تفكيك مؤشراتته؛ حيث تراوح مستوى ممارسة 'معايير الأداء' وبذل 'العناية المهنية اللازمة' بين درجتين الجيد والمتوسط، وهو ما يُشير إلى حاجة البيئة الرقابية لضبط الالتزام بالأصول العلمية والعملية للمهنة.
- **حيادية الاستجابة الرقابية للمتغيرات الشخصية:** كشفت الدراسة أن مدى التزام المدققين بتطبيق المعايير لا يتأثر بالفروق الفردية أو المتغيرات الشخصية والمهنية للمدقق، مما يعكس تجانس الفهم المعياري لديهم بالرغم من وجود كوابح قانونية وإدارية تعيق التطبيق الكامل في البيئة المحلية.
- **الامتداد التوضيحي والاستشاري:** خلصت الدراسة إلى ضرورة تدعيم ركائز استقلالية المدقق الداخلي، وإيجاد أطر إلزامية تفرضها الجهات السيادية (كسلطة النقد)، مع تقديم توصية إستراتيجية بالغة الأهمية تحث على ضرورة صياغة وإصدار معايير تدقيق داخلية متخصصة ومستقلة تتماشى مع طبيعة العمليات والخصوصية الشرعية والمصرفية للبنوك الإسلامية.

بشكل عام فلقد خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات منها ضرورة تعزيز الاهتمام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية بشكل أكبر مما هو مطبق، وضرورة قيام البنوك الإسلامية بإعطاء أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء، وضرورة العمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح، والعمل على وجود إلزام قانوني يلزم البنوك الإسلامية بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وجهة تشرف على ذلك، وضرورة أن يكون لدى المدققين الداخليين المعرفة الكاملة بمعايير التدقيق الداخلي، العمل على إصدار معايير تدقيق داخلية خاصة بالبنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: الدراسات المحلية :

❖ دراسة أبوبكر الصديق قيداون وحاج قويدر قورين (2019) بعنوان: دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية"، المنشورة في مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة بجامعة جامعة زيان عاشور بالجلفة

1. إشكالية الدراسة:

تتأسس إشكالية دراسة (قيداون وقورين، 2019) على مناقشة التحول الوظيفي للممارسة الرقابية، والبحث في مدى مساهمتها في بناء بيئة مؤسسية آمنة؛ حيث تمحور التساؤل الجوهرى للبحث حول: ما طبيعة الدور الإستراتيجي والآليات التنفيذية لوظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز ودعم عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية؟ وتتفرع هذه الإشكالية لتبحث في كيفية انتقال التدقيق الداخلي من الدور الكلاسيكي القائم على فحص الالتزام، إلى دور استباقي يسهم في تطوير وتحجيم الآثار السلبية للمخاطر المحيطة بالمؤسسات في بيئة أعمال معقدة ومتغيرة.

2. أهداف الدراسة :

تحددت أهداف هذه الدراسة في تأصيل البعد الحمائي للوظيفة الرقابية وتفكيك أدواتها التنظيمية من خلال محورين متكاملين:

- أولاً: تشخيص وتحديد الإطار المعرفي والنظري الناظم للعلاقة التكاملية بين وظيفة التدقيق الداخلي ومنظومة إدارة المخاطر في الفكر المحاسبي والإداري المعاصر.
- ثانياً: رصد واستكشاف الآليات والمنهجيات الحديثة التي تعتمد عليها هذه الوظيفة للرفع من كفاءة نظم الرقابة والحد من التهديدات التشغيلية والمالية، بما يضمن تقديم إطار مفاهيمي يعين المؤسسات الاقتصادية والمالية على تحسين مؤشرات أدائها العام.

3. النتائج المتوصل إليها والأثر العلمي:

اعتمدت الدراسة على المقاربة الاستنباطية الوصفية لتفكيك الجوانب النظرية والمفاهيمية لمتغيرات البحث وتحليلها تحليلًا عميقًا، لتسفر هذه المعالجة العلمية عن حزمة من النتائج والاستنتاجات الأكاديمية البارزة:

- فاعلية الدور عبر المقاربة الحديثة: أثبتت الدراسة أن وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي دوراً محورياً في تعزيز منظومة إدارة المخاطر، شريطة التحول نحو تبني منهجية 'التدقيق الداخلي المبني على المخاطر' (Risk-Based Internal Audit)، والامتثال التام لمتطلبات المعايير الدولية وقواعد السلوك المهني التي تضبط نزاهة واستقلالية المدقق.
- تحديد النطاق لضمان النجاعة: خلصت الدراسة إلى أن نجاح التدقيق في دعم إدارة المخاطر مرهون بضبط وتحديد نطاق عمله بوضوح لمنع تداخل الاختصاصات، مؤكدةً بالتحليل النظري

أن هذا التكامل يسهم بشكل مباشر في إرساء دعائم رقابة داخلية متينة تؤدي حتما إلى الرفع من كفاءة الأداء التشغيلي والمالي للمؤسسات الاقتصادية والمالية على حد سواء.

❖ دراسة إسماعيل بوغازي ومليكة تومي (2018) بعنوان: مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة – دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر

1. إشكالية الدراسة :

تنبثق إشكالية دراسة (بوغازي وتومي، 2018) من فرضية حاسمة تبحث في الأبعاد العضوية والتكاملية للمنظومة الرقابية داخل الجهاز المصرفي؛ حيث تبلور التساؤل الجوهرى للبحث في: كيف تسهم وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر كمدخل استراتيجي لتفعيل الحوكمة البنكية في الجزائر؟

وتتفرع هذه الإشكالية لتشخص واقع القطاع المصرفي الجزائري ومدى قدرة الآليات الرقابية المحلية على تخطي الأدوار التنفيذية الكلاسيكية، لتتحول إلى ركيزة أساسية تدعم ركائز الشفافية والمساءلة والتحكم في المخاطر التي تفرضها متطلبات الحوكمة المؤسسية.

2. أهداف الدراسة :

تحدد أهداف هذه الدراسة في صياغة إطار تحليلي وميداني لواقع الممارسات الحوكمية في البنوك الجزائرية من خلال أبعاد متكاملة:

- أولا: إبراز الدور المحوري والمساهمة الوظيفية للتدقيق الداخلي في إرساء دعائم الحوكمة البنكية، بالتركيز على قياس مستويات تطبيق المعايير الدولية ومدى كفاءة التفاعل البيئي مع باقي الأطراف الفاعلة في منظومة الحوكمة.
- ثانيا: قياس واختبار الأثر الفعلي لعمليات تقييم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في ترقية مستويات الأمان المالي والتشغيلي للبنوك التجارية النشطة في الجزائر، والوصول إلى مخرجات ميدانية تدعم صناع القرار في تفعيل أداء هذه المؤسسات الحساسة.

3. النتائج المتوصل إليها والأثر العلمي :

وظفت الدراسة المقاربة الوصفية التحليلية عبر تصميم أداة استبيان مسحية وزعت على عينة من البنوك التجارية الجزائرية (بمعدل استرداد صالح للتحليل بلغ 35 استمارة)، وأسفرت المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) عن جملة من النتائج البارزة:

- تلازمية الامتثال المعياري وتفعيل الحوكمة: أثبتت النتائج الميدانية وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية قوية بين الالتزام بتطبيق معايير التدقيق الداخلي وبين كفاءة تفعيل الحوكمة البنكية، مما يؤكد أن معايير المهنة هي المحدد الأساسي لجودة البيئة التنظيمية المصرفية.
- الأثر الحمائي والاستراتيجي للوظيفة الرقابية: خلصت الدراسة إلى تأكيد الأثر الإيجابي البارز لعمليات تقييم نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في تعزيز الحوكمة؛ حيث أثبتت المقاربة التحليلية أن التدقيق الداخلي يمثل آلية جوهرية وفعالة لضمان التدفق الحر للمعلومات والشفافية، والرفع من كفاءة الأداء البنكي الإجمالي، مما يسهم بشكل مباشر في تعزيز مستويات الثقة والمصدقية لدى كافة الأطراف والمتعاملين في المنظومة المالية الجزائرية.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية:

❖ دراسة (FORTUNE NAPANDU NALEBA, 2024) بعنوان: أثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك التجارية في أوغندا

1. إشكالية الدراسة:

تنطلق إشكالية دراسة (Naleba, 2024) من محاولة فهم الأثر المباشر وغير المباشر للمنظومة الرقابية على المؤشرات المالية والأمنية للجهاز المصرفي؛ حيث تبلور التساؤل الجوهرى للبحث في: ما أثر التدقيق الداخلي على الأداء المالي للبنوك التجارية في أوغندا في ظل الدور الوسيط والداعم لكل من إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية؟

وتتفرع هذه الإشكالية لتختبر مدى قدرة الممارسات الرقابية المستحدثة على تجاوز تقييم الالتزام التقليدي، والتحول إلى أداة تسييرية تسهم مباشرة في صياغة القيمة المالية وتطوير الكفاءة الربحية للبنوك التجارية ضمن بيئة عمل نامية ومحفوفة بالمتغيرات.

2. أهداف الدراسة :

تحددت أهداف هذه الدراسة في صياغة إطار تحليلي كمي يربط بين المتغيرات الرقابية والمخرجات المالية للمصارف الأوغندية من خلال محاور أساسية:

- أولاً: الكشف عن طبيعة ومستوى العلاقة الارتباطية بين ممارسات التدقيق الداخلي ومؤشرات الأداء المالي في بنك التنمية الريفية (Centenary Rural Development Bank) كحالة دراسية.
- ثانياً: قياس ورصد الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر كقنوات وسيطة تترجم مخرجات التدقيق وتوجهها بفعالية نحو تحسين وتطوير الأداء المالي الإجمالي، وتقديم رؤية استدلالية تدعم المسيرين في ترقية هذا القطاع.

3. النتائج المتوصل إليها والأثر العلمي:

وظفت الدراسة المقاربة الكمية ضمن المنهج الوصفي التحليلي عبر تصميم استبانة مسحية وجهت لعينة قصدية من إطارات أقسام التدقيق والمخاطر بفرع 'Mapeera'، وأسفرت المعالجة الإحصائية المتقدمة للبيانات (تحليل الارتباط والانحدار المتعدد عبر برنامج SPSS) عن جملة من المخرجات والنتائج البارزة:

- **الارتباط الطردي القوي والتفسيري المتزايد:** أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط إيجابية وقوية بين التدقيق الداخلي والأداء المالي؛ حيث كشف نموذج الانحدار أن متغيري إدارة المخاطر والحوكمة المؤسسية يمتلكان قوة تفسيرية عالية تبلغ حوالي (70%) من التغير الحاصل في الأداء المالي للبنوك، كما سجلت العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي معامل ارتباط قوي جداً بلغ (0.839).

- **الجدارة الحمائية والتشغيلية للوظيفة:** خلصت الدراسة بالدليل الإحصائي إلى أن التدقيق الداخلي يعد آلية جوهرية لتعزيز الشفافية، وتقليص حجم الأخطاء التشغيلية، ورفع كفاءة المعاملات البنكية اليومية. وتوجت الدراسة مخرجاتها بتوصية حتمية تؤكد على ضرورة تمكين أقسام التدقيق الداخلي وتدعيم استقلاليتها التنظيمية والمهنية، كشرط أساسي لضمان استدامة الأداء المالي وجودة النظم الرقابية المصرفية.

❖ دراسة (Mgr. Ion-Bogdan Dumitrescu, 2004) بعنوان: التدقيق الداخلي في المؤسسات المصرفية

1. إشكالية الدراسة:

تتأسس إشكالية دراسة (Dumitrescu, 2004) على مناقشة البنية التنظيمية والمرجعية لآليات الرقابة المصرفية، والبحث في هندسة العلاقات البينية بين الفاعلين في البيئة الرقابية؛ حيث تبلور التساؤل الجوهرى للبحث في: ما مدى مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان فاعلية أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر داخل البنوك وفق محددات لجنة بازل؟ وما طبيعة العلاقة التكاملية المقترنة بين المدققين الداخليين، الخارجيين، وهيئات الإشراف المصرفي السيادية؟

وتتفرع هذه الإشكالية لتبحث في كيفية صياغة إطار تكاملي يحمي المؤسسات البنكية من الأزمات الهيكلية، من خلال فحص جدارة النظم الرقابية المستقلة داخل الجهاز المصرفي.

2. أهداف الدراسة :

تحددت أهداف هذه الدراسة في تأصيل الأبعاد القانونية والمعيارية للوظيفة الرقابية بالاستناد إلى الأدبيات المهنية الدولية من خلال محورين رئيسين:

- أولاً: إبراز الأهمية الإستراتيجية لمهنة التدقيق الداخلي في تقييم وتحسين النظم الرقابية وإدارة التهديدات والمخاطر المصرفية، بالاعتماد على تفكيك وتشخيص المبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية.
- ثانياً: توضيح معالم الشراكة والتعاون بين مختلف أطراف الرقابة (الداخلية، الخارجية، والجهات الإشرافية)، وتحديد الآليات التنظيمية اللازمة لدعم كفاءة الضبط الداخلي بما يضمن تحقيق الأمان والاستقرار المالي للمؤسسات البنكية.

3. النتائج المتوصل إليها والأثر العلمي:

وظفت الدراسة المقاربة الوصفية التحليلية المعمقة لاستقراء وتحليل المقررات والمعايير الدولية المنظمة للعمل المصرفي، وأسفرت المقاربة النظرية للبحث عن جملة من الاستنتاجات والمخرجات الأكاديمية البارزة:

- ماهية التدقيق كنشاط مستقل ومطور: أثبتت الدراسة بالتحليل المنهجي أن التدقيق الداخلي يمثل نشاطاً تقييمياً مستقلاً وموضوعياً، يسهم بصفة مباشرة في ترقية الأداء الإجمالي للمصارف عبر الفحص المستمر لنظم إدارة المخاطر، مشددة على أن جدارته التشغيلية تظل مشروطة بتمتعها بالاستقلالية التامة والاهتمام برأس المال البشري والكفاءة المهنية للممارسين.
- محورية لجان التدقيق والتكامل الرقابي: خلصت الدراسة إلى أن تأسيس 'لجنة تدقيق دائمة' داخل الهيكل التنظيمي للمصارف يعد من أبرز وأهم الآليات الداعمة والمفعلة لمنظومة الرقابة الداخلية. كما أكدت المخرجات أن تحقيق الاستقرار المالي المستدام وتحسين جودة الإشراف البنكي يرتكزان بالضرورة على إرساء قنوات تعاون وتنسيق وثيق بين هيئات الرقابة المصرفية الرسمية والمدققين الداخليين والخارجيين لتفادي فجوات الرقابة.

المبحث الثاني: التعقيب على الدراسات السابقة

يعد التعقيب على الدراسات السابقة مرحلة منهجية مكملّة لعرضها، حيث يهدف إلى تحليل ما تم التوصل إليه من نتائج، وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها، مع تحديد أوجه الاستفادة منها في بناء الدراسة الحالية. كما يسمح هذا المبحث بتوضيح مدى مساهمة هذه الدراسات في معالجة موضوع

البحث، والكشف عن الجوانب التي لم تتناولها بشكل كافٍ، مما يبرز الإضافة العلمية التي تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيقها ضمن هذا المجال.

المطلب الأول: نقاط التشابه

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يتضح وجود تشابه كبير بينها في تناول موضوع التدقيق الداخلي ودوره داخل المؤسسات البنكية والمالية. فقد توصلت دراسة جمال محمد يونس الزعبي (2019) إلى وجود أثر إيجابي ذي دلالة معنوية لتطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. كما أكدت دراسة كمال محمد سعيد كامل النونو (2009) أن البنوك الإسلامية في قطاع غزة تطبق معايير التدقيق الداخلي بدرجة جيدة، مع وجود دور مهم لهذه المعايير في تعزيز الأداء والرقابة الداخلية.

أما على المستوى المحلي، فقد بينت دراسة أبوبكر الصديق قيداون وحاج قويدر قورين (2019) أن وظيفة التدقيق الداخلي تؤدي دوراً فعالاً في تعزيز عمليات إدارة المخاطر وتحسين الرقابة داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية. كما توصلت دراسة إسماعيل بوغازي ومليكة تومي (2018) إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير التدقيق الداخلي وتفعيل الحوكمة داخل البنوك التجارية الجزائرية، إضافة إلى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر والرقابة الداخلية.

وفيما يتعلق بالدراسات الأجنبية، فقد أكدت دراسة (FORTUNE NAPANDU NALEBA, 2024) وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للبنوك التجارية في أوغندا، مع مساهمته في تعزيز الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر. كما أوضحت دراسة (Mgr. Ion-Bogdan Dumitrescu, 2004) أن التدقيق الداخلي يمثل نشاطاً مستقلاً يساهم في تحسين أداء المؤسسات البنكية من خلال تقييم أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر وتعزيز فعالية الرقابة البنكية.

المطلب الثاني: نقاط الاختلاف

تختلف الدراسات السابقة فيما بينها من حيث طبيعة الأهداف والمتغيرات المدروسة، إضافة إلى اختلاف البيئة المكانية والزمنية والمنهجية المعتمدة في كل دراسة. فقد ركزت دراسة جمال محمد يونس الزعبي (2019) على أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، من خلال قياس الربحية بالعائد على السهم والعائد على الأصول، بينما اهتمت دراسة كمال محمد سعيد كامل النونو (2009) بالتعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في

البنوك الإسلامية بقطاع غزة، مع التركيز على المعوقات التي تحد من تطبيق هذه المعايير وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والمهنية للمدققين الداخليين.

كما اختلفت الدراسات المحلية في طبيعة المعالجة، حيث ركزت دراسة أبوبكر الصديق قيداون وحاج قويدر قورين (2019) على دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر داخل المؤسسات الاقتصادية والمالية من خلال الطرح النظري والتحليلي، في حين اهتمت دراسة إسماعيل بوغازي ومليكة تومي (2018) بإبراز مساهمة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين إدارة المخاطر بهدف تفعيل الحوكمة داخل البنوك التجارية الجزائرية، مع الاعتماد على دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان.

أما الدراسات الأجنبية، فقد اختلفت من حيث البيئة والنتائج التفصيلية، إذ ركزت دراسة (FORTUNE NAPANDU NALEBA, 2024) على العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للبنوك التجارية في أوغندا، مع إبراز دور الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر كمتغيرات وسيطة، بينما تناولت دراسة (Mgr. Ion-Bogdan Dumitrescu, 2004) التدقيق الداخلي من منظور نظري وتنظيمي داخل المؤسسات المصرفية، من خلال تحليل مبادئ لجنة بازل المتعلقة بالرقابة المصرفية والتعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين وهيئات الرقابة.

كما ظهرت الاختلافات أيضاً من حيث الأدوات والمنهجيات المستخدمة، إذ اعتمدت بعض الدراسات على الاستبيان والتحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS، مثل دراسات الزعبي (2019)، بوغازي وتومي (2018)، و (FORTUNE NAPANDU NALEBA, 2024)، بينما اعتمدت دراسات أخرى على التحليل الوصفي النظري وتحليل المحتوى دون إجراء دراسة ميدانية، مثل دراسة أبوبكر الصديق قيداون وحاج قويدر قورين (2019) ودراسة (Dumitrescu, 2004) إضافة إلى ذلك، اختلفت الدراسات في حجم العينات والفئات المستهدفة، حيث شملت بعضها البنوك التجارية، وأخرى البنوك الإسلامية، في حين ركزت بعض الدراسات على العاملين بأقسام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تتقاطع معها في العديد من الجوانب، وفي الوقت نفسه تتميز عنها من حيث التركيز والإشكالية المطروحة. حيث تتفق الدراسة الحالية مع دراسة جمال محمد يونس الزعبي (2019) التي تناولت أثر التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي

للبنوك، وكذلك مع دراسة كمال محمد سعيد كامل النونو (2009) التي اهتمت بتطبيق معايير التدقيق الداخلي داخل البنوك، إضافة إلى دراسة إسماعيل بوغازي ومليكة تومي (2018) التي أبرزت دور التدقيق الداخلي في الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة، وهي نفس المحاور التي تشكل الإطار العام للدراسة الحالية.

كما تلتقي الدراسة الحالية مع الدراسات الأجنبية، خاصة دراسة (FORTUNE NAPANDU NALEBA, 2024) التي أكدت على العلاقة بين التدقيق الداخلي والأداء المالي للبنوك التجارية، ودراسة (Dumitrescu, 2004) التي ركزت على الدور التنظيمي والرقابي للتدقيق الداخلي داخل المؤسسات المصرفية.

غير أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تركز بشكل مباشر ومركز على التدقيق الداخلي في البنوك التجارية كموضوع شامل دون الاقتصار على جانب محدد مثل الربحية أو الحوكمة أو إدارة المخاطر فقط، حيث تسعى إلى تقديم رؤية أكثر تكاملاً لوظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك التجارية من حيث دوره، ومهامه، وأهميته في تحسين الأداء العام للبنوك. كما أنها تحاول معالجة الموضوع في إطار تحليلي يجمع بين الجوانب التنظيمية والرقابية والمالية في آن واحد، بما يمنحها بعداً أشمل مقارنة بالدراسات السابقة التي تناولت كل جانب على حدة.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل، يتضح أن الدراسات السابقة قد أظهرت سواء العربية أو المحلية أو الأجنبية، اتفاقاً عاماً حول أهمية التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي وتعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، مع اختلافها في البيئات والأهداف والمنهجيات المتبعة.

كما أسهم هذا العرض في تحديد موقع الدراسة الحالية ضمن هذا السياق العلمي، وإبراز الجوانب التي ستسعى إلى معالجتها بصورة أكثر شمولاً وعمقاً، بما يعزز القيمة العلمية للبحث ويضمن تكامله مع ما سبق من دراسات في هذا المجال.

قائمة المراجع

- ◀ بوغازي، إسماعيل وتومي، مليكة. (2018). مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي. مجلد (06)، عدد (01)، 365-391.
- ◀ الزعبي، جمال محمد يونس. (2019). أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان)دراسة ميدانية تحليلية. رسالة ماجستير في المحاسبة.جامعة الزرقاء.الأردن.
- ◀ قيداون، أبو بكر الصديق وقورين، حاج قويدر. (2019). دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية. مجلة الدراسات المحاسبية والامالية المتقدمة. مجلد (03)، عدد (02)، 136-123.
- ◀ النونو، كمال محمد سعيد كامل. (209). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة ف ي قطاع غزة. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. الجامعة الإسلامية غزة.فلسطين.
- ◀ Mgr. Ion-bogdan dumitrescu.(2004).internal audit in banking organisations. Nternal audit in banking organisations. Vol (xii), n(7), 16-19.
- ◀ Fortune, napandu naleba. (2024). Implication of internal auditing on the financial performance of commercial banks in uganda: a case study of centenary rural development bank, mapeera house.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

المطلب الأول: نشأة البنك

أنشأ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966 حيث مارس كافة نشاطات البنك الشاملة ، حيث تخصص في تمويل القطاع الزراعي ، وفي سنة 1982 تم إنشاء بنك جديد متخصص في القطاع الفلاحي تحت اسم " بنك الفلاحة و التنمية الريفية "

سنة 1988 تم توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي اي ان كل مؤسسة مسؤولة عن نفسها تحت القانون رقم 0188 الصادرة بتاريخ 12 يناير 1988 في سنة 1995 تم اعتماد البنك الوطني الجزائري من قبل مجلس النقد والقرض كأول بنك يحصل على الاعتماد وهذا بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

في شهر جوان 2009 تم رفع رأسمال البنك من 14.6 إلى 41.6 مليار دينار جزائري. شهدت سنة 2018 قفزة نوعية في رأسمال البنك حيث ارتفع من 41.6 مليار دينار جزائري إلى 150 مليار دينار اي ما يعادل 3.5 راس مال اول شهدت سنة 2020 اول عملية لنشاط المصرفية الإسلامية.

المطلب الثاني: التعريف بالبنك

هو شركة ذات اسهم براس مال قدره 150.000.000.0000.00 دينار جزائري ، الكائن مقره في شارع 08 شي غيفارة الجزائر العاصمة، وهو أول بنك تجاري وطني في الجزائر يقدم البنك الوطني الجزائري مجموعة م ن المنتجات والخدمات المصرفية بالإضافة الى منتجات التأمين البسيطة ومتوافقة مع اللوائح المعمول بها في الجزائر وبأسعار تنافسيه ، بهدف ارضاء جميع زبائنه، مع أكثر من 5000 موظف يدعم البنك الوطني الجزائري جميع الجهات الفاعل المحلية في تحقيق مشاريعهم ، من خلال عروض تمويل ملائمة ومرافقه ذات جوده مما يساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية للبلاد ، يمتلك البنك في محفظته فروعاً ومساهمات تتكون من 31 شركة ومؤسسة منها 06 في الخارج.

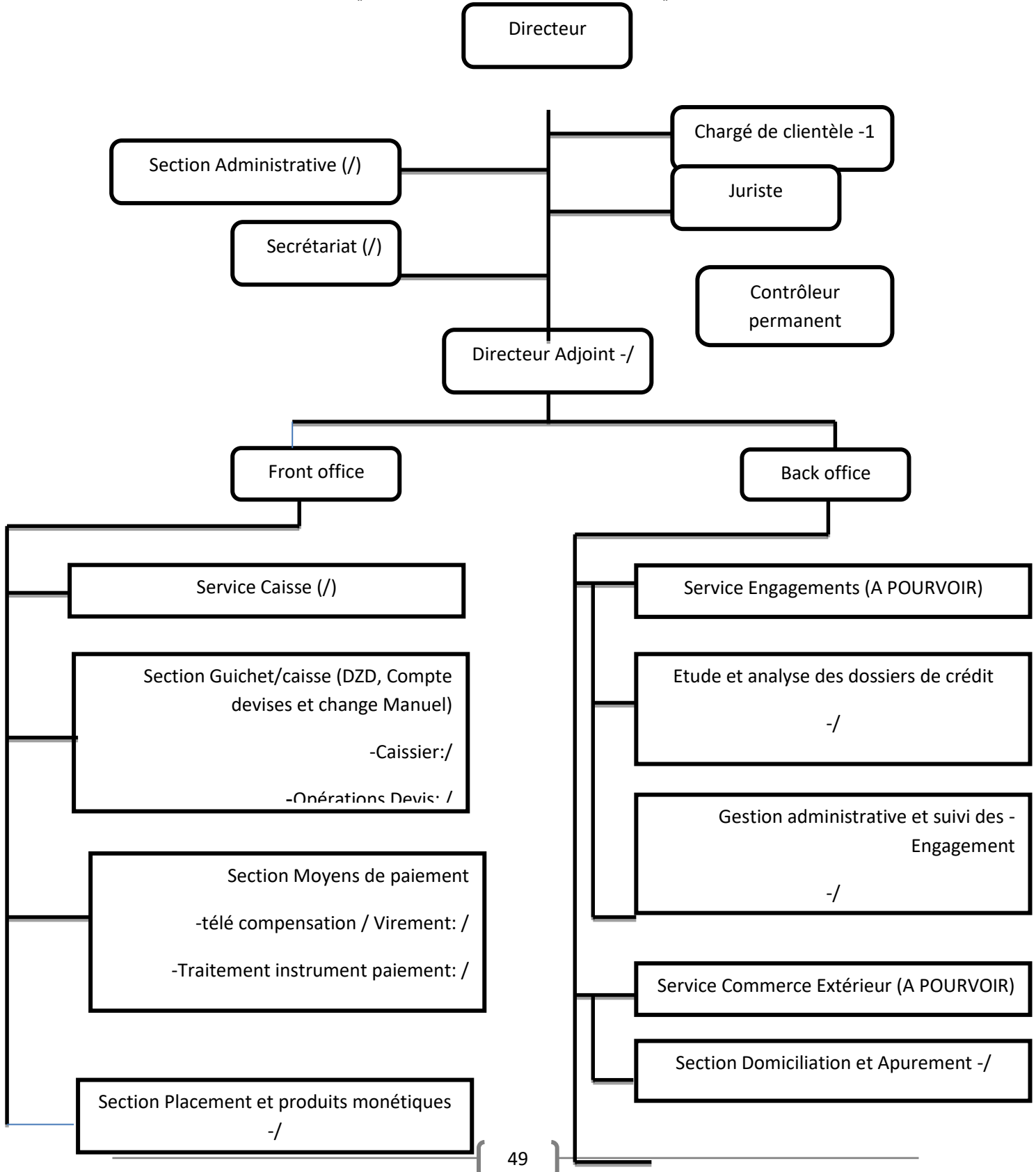
مهام البنك

- المشاركة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات ووضع تمويلات قيد الخدمة تتلاءم مع احتياجات الزبائن
- الرفع من مستوى التوطين والخدمات المصرفية الموجهة للمواطنين من خلال توسيع وتحديث شبكة الاستغلال

- تطلعات الزبائن من خلال وضع باقة متنوعة من المنتجات والخدمات الحديثة والتي يمكن اقتناءها بكل بساطة

- تكريس صورة البنك المسؤول و المواطن

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي الشكل (01) يبين الهيكل التنظيمي للمؤسسة



المبحث الثاني: منهجية الدراسة

المطلب الأول: أداة الدراسة

تم جمع المعلومات الخاصة بالدراسة من خلال اللجوء إلى استعمال أسلوب المقابلة المباشرة والاستبيان، والذي يتضمن مجموعة العبارات التي يتطلب من أفراد العينة الدراسة الإجابة عليها، بغرض الحصول على آراء أفراد عينة الدراسة حول الموضوع قيد الدراسة والذي هو "التدقيق الداخلي في البنوك التجارية دراسة حالة" وقد تضمن الاستبيان ما يلي:

المحور الأول: التدقيق المالي

المحور الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك

وللإجابة على عبارات الاستبيان تم الاعتماد على سلم ليكرت الخماسي وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقياس سلم ليكرت الخماسي

لا أو افق بشدة	لا أو افق	محايد	أو افق	أو افق بشدة	
1	2	3	4	5	الدرجة

المصدر من إعداد الطالبة

صدق وثبات الاستبيان

1. صدق أداة الدراسة (Validity)

اعتمد الطالب في الحصول على البيانات من عينة الدراسة على الاستبيان، لذا وجب التحقق من كون الأداة تقيس ما وضعت لقياسه ووضوح فقراتها، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال: صدق الاتساق الداخلي للأداة درجة الارتباط بين كل محاور الاستبيان، كما يوضح ذلك الجدول (02):

أولاً: صدق الاتساق الداخلي للتدقيق المالي

الجدول رقم (02) يبين ارتباط فقرات محور التدقيق المالي مع درجة البعد الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
01	0.473**	0.01
02	0.815**	0.01

0.01	0.751**	03
0.01	0.630**	04
0.01	0.797**	05
0.01	0.689**	06
0.01	0.722**	07
0.01	0.577**	08
0.01	0.751**	09
0.01	0.692**	10
0.01	0.516**	11

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور التدقيق المالي والداخلي، من خلال قياس معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.473) و(0.815)، وهي قيم موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على وجود ارتباط قوي ومقبول بين الفقرات والبعد الذي تنتهي إليه.

الجدول (03) ارتباط فقرات محور دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك مع درجة البعد الكلية

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
01	0.776**	0.01
02	0.615**	0.01
03	0.596**	0.01
04	0.721**	0.01
05	0.701**	0.01
06	0.601**	0.01
07	0.822**	0.01
08	0.684**	0.01
09	0.648**	0.01
10	0.655**	0.01

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول نتائج اختبار صدق الاتساق الداخلي لفقرات محور دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، من خلال قياس معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.596) و(0.822)، وهي قيم موجبة ودالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01)، مما يدل على وجود ارتباط قوي ومقبول بين الفقرات والبعد الذي تنتهي إليه.

52

2. اختبار الثبات

لقياس مدى ثبات الاستبيان، تم حساب معامل ألفا-كرونباخ (Cronbach's Alpha) باستخدام برنامج SPSS، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (04) التالي:

معامل ألفا	عدد الفقرات	
0.888	11	المحور الأول: التدقيق المالي والداخلي
0.888	10	المحور الثاني: دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية
0.941	21	الاستبيان العام

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تشير نتائج اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، حيث بلغ معامل الثبات لمحور التدقيق المالي والداخلي (0.888)، كما بلغ لمحور دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية (0.888)، وهي قيم مرتفعة تدل على قوة اتساق فقرات كل محور.

أما بالنسبة للاستبيان ككل فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ (0.941)، وهي قيمة عالية جداً تعكس مستوى ممتازاً من الثبات، مما يؤكد أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة كبيرة من الثبات ويمكن الاعتماد على نتائجها في التحليل والتفسير.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من مجموعة من العاملين في البنك محل الدراسة BNA، حيث بلغ حجم العينة (39) مفردة، وقد اعتمدت الدراسة على هذه العينة لجمع البيانات اللازمة من خلال توزيع الاستبيان، وذلك

يهدف التعرف على دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك، وتحليل آراء المبحوثين حول مختلف محاور الدراسة.

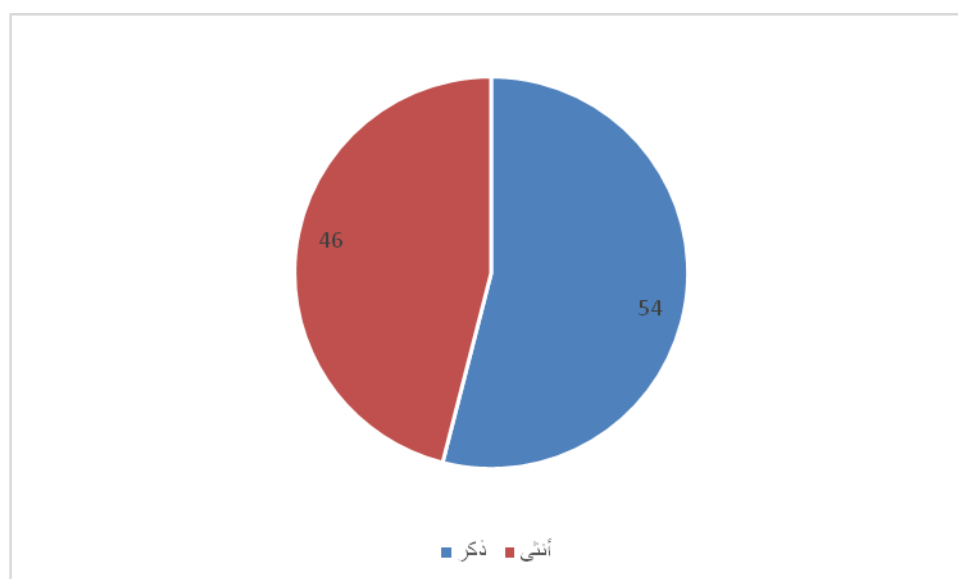
البيانات الشخصية والوظيفية

جدول رقم (05) يبين توزيع العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الصنف
54	21	ذكر
46	18	أنثى
100	39	المجموع

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس حيث بلغ عدد الذكور (21) بنسبة (54%)، في حين بلغ عدد الإناث (18) بنسبة (46%)، وتظهر هذه النتائج تقارب نسبي بين الجنسين في عينة الدراسة، مع تسجيل نسبة أعلى للذكور.



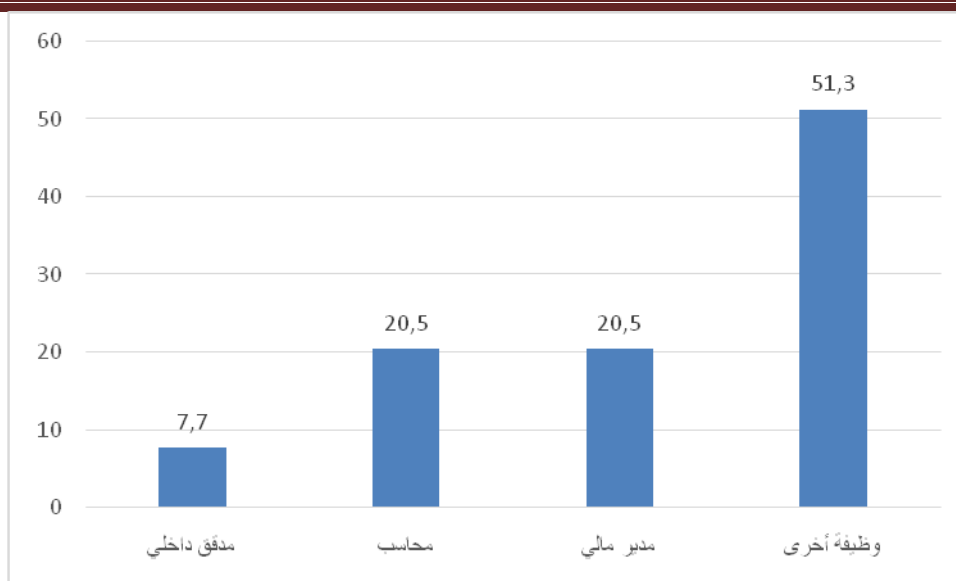
شكل رقم (02) يبين توزيع العينة حسب الجنس

جدول رقم (06) يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

النسبة المئوية	التكرار	
7.7	3	مدقق داخلي
20.5	8	محاسب
20.5	8	مكلف بالدراسات المالية بالبنك
51.3	20	وظيفة أخرى
100	39	المجموع

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة، حيث جاءت فئة وظيفة أخرى في المرتبة الأولى بعدد (20) بنسبة (51.3%)، تليها فئتا المحاسب ومكلف بالدراسات المالية بالبنك بعدد (8) أفراد لكل منهما بنسبة (20.5%)، في حين سجلت فئة المدقق الداخلي أقل نسبة بعدد (3) أفراد بنسبة (7.7%)، وتوضح هذه النتائج تنوع الوظائف ضمن عينة الدراسة.



شكل رقم (03) يبين توزيع العينة حسب الوظيفة

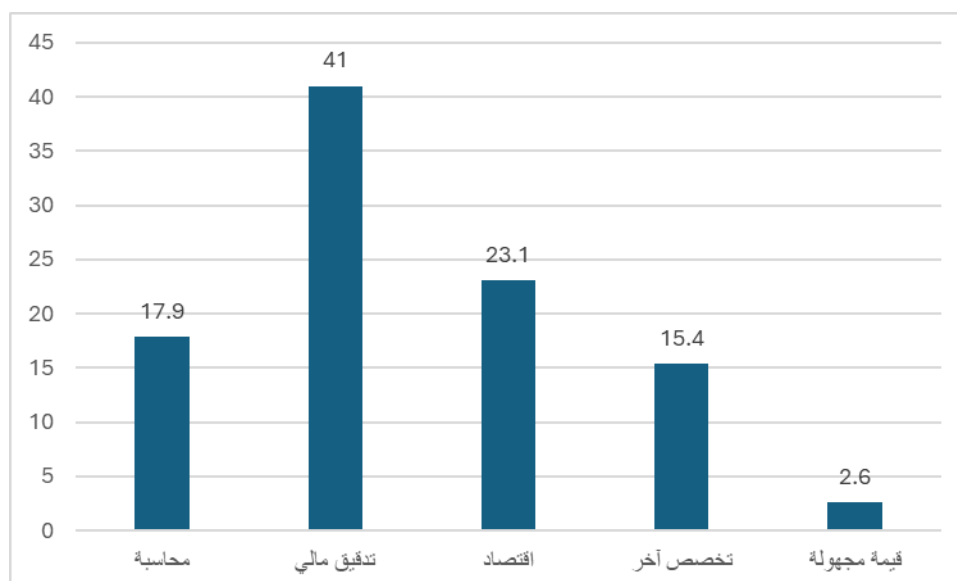
جدول رقم (07) يبين توزيع العينة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية	التكرار	
17.9	7	محاسبة
41	16	تدقيق مالي
23.1	9	اقتصاد
15.4	6	تخصص آخر
2.6	1	قيمة مجهولة
100	39	المجموع

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص العلمي، حيث جاءت تخصصات تدقيق مالي في المرتبة الأولى بعدد (16) بنسبة (41%)، يليها تخصص الاقتصاد بعدد (9) بنسبة (23.1%)، ثم تخصص المحاسبة بعدد (7) بنسبة (17.9%)، كما بلغ عدد أفراد تخصصات أخرى (6) بنسبة (15.4%)، إضافة إلى

وجود حالة واحدة ذات قيمة مجهولة بنسبة (2.6%)، وتوضح هذه النتائج تنوع التخصصات العلمية لعينة الدراسة.



شكل رقم (04) يبين توزيع العينة حسب التخصص العلمي

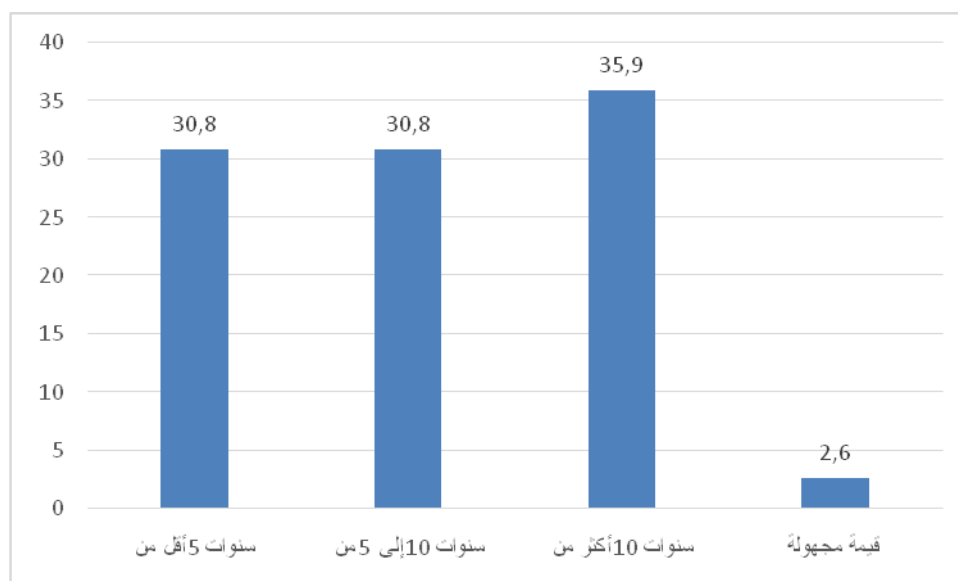
جدول رقم (08) يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

النسبة المئوية	التكرار	
30.8	12	أقل من 5 سنوات
30.8	12	من 5 إلى 10 سنوات
35.9	14	أكثر من 10 سنوات
2.6	1	قيمة مجهولة
100	39	المجموع

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يبين الجدول توزيع أفراد عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة، حيث جاءت فئة أكثر من 10 سنوات في المرتبة الأولى بعدد (14) بنسبة (35.9%)، بينما سجلت فئة أقل من 5 سنوات ومن 5 إلى 10 سنوات

نفس العدد بـ (12) لكل منهما بنسبة (30.8%) لكل فئة، إضافة إلى وجود قيمة مجهولة واحدة بنسبة (2.6%)، وتشير هذه النتائج إلى أن أفراد العينة يتمتعون بمستويات خبرة متفاوتة.



شكل رقم (05) يبين توزيع العينة حسب سنوات الخبرة

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية:

تمت معالجة البيانات المتحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية، باستعمال حزمة تحليل البيانات الإحصائية في العلوم الإصدار 26 (SPSS IBM22)، حيث تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية التالية:

- التكرارات.

- النسبة المئوية.

- المتوسط الحسابي: حددت طول الفترة المستخدمة على مقياس ليكرت الخماسي بـ 5/4 أي (0.80) حيث أنه تكون الإجابة على أحد ثلاث اختيارات هي: غير موافق، محايد، موافق، ويمكن تفسير قيم المتوسط المحصل عليها من الاستبيان كما يلي:

- المتوسط المرجح من 1 إلى 1.79 يقابله غير موافق بشدة.
- المتوسط المرجح من 1.80 إلى 2.59 يقابله غير موافق.
- المتوسط المرجح من 2.60 إلى 3.39 يقابله محايد.
- المتوسط المرجح من 3.40 إلى 4.19 يقابله موافق.
- المتوسط المرجح من 4.20 إلى 5 يقابله موافق بشدة.

- الانحراف المعياري.

- معامل الارتباط.

- معامل ثبات ألفا كرونباخ.

- تحليل الانحدار.

المبحث الثالث: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

التحليل الإحصائي لعبارات الاستبيان

الجدول رقم (09) تحديد الاتجاه حسب قيم المتوسط المرجح

الاتجاه	مجال المتوسط الحسابي
لا أوافق بشدة	من 01 إلى 1.79
لا أوافق	من 1.80 إلى 2.59
محايد	من 2.60 إلى 3.39
أوافق	من 3.39 إلى 4.19
أوافق بشدة	من 4.20 إلى 5

المصدر من إعداد الطالبة

المحور الأول: التدقيق المالي

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور

التدقيق المالي والداخلي

رقم	العبرة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	تعزز الاستقلالية التنظيمية لمصلحة التدقيق الداخلي بالبنك من كفاءة دورها الرقابي	3.51	1.211	أوافق
02	يساهم التدقيق المالي في كشف ثغرات نظام الرقابة الداخلية ومعالجتها لحماية أصول البنك	3.56	1.252	أوافق
03	تتيح الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمدقق الداخلي فحصاً شاملاً ودقيقاً لكافة العمليات المالية	3.72	1.025	أوافق

04	يلتزم المدقق الداخلي بالتدقيق وعرض الحقائق المكتشفة دون تحيز في تقاريره النهائية.	3.72	.972	أوافق
05	يساعد التوقيت المناسب والفوري لرفع تقارير التدقيق في اتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة	3.49	1.167	أوافق
06	تدعم التقارير المالية الصادرة عن التدقيق الداخلي جودة وموثوقية القرارات الإستراتيجية للبنك.	3.71	1.250	أوافق
07	يسهم التدقيق الداخلي في التطوير المستمر لآليات الرقابة الداخلية للحد من الأخطاء	3.85	.844	أوافق
08	يضمن الالتزام بالمعايير المهنية الدولية للتدقيق حوكمة العمليات المصرفية وتقليل المخاطر	3.61	1.054	أوافق
09	يساهم وضوح إجراءات التدقيق لدى الموظفين في تسهيل عملية التنسيق وتحقيق الأهداف الرقابية	3.31	1.301	محايد
10	تعزز الموضوعية والحيادية في أداء المدقق الداخلي من ثقة الإدارة العليا والجهات التنظيمية في توصياته	3.46	1.295	أوافق
11	يسهم التدقيق الداخلي الاستباقي في التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتطويقها قبل حدوثها	4.00	1.051	أوافق
المحور الأول التدقيق المالي والداخلي		3.59	0.781	أوافق

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تُظهر نتائج الجدول الخاص بمحور التدقيق المالي والداخلي أن المتوسط الحسابي العام للمحور بلغ (3.59) بانحراف معياري (0.781)، وهو ما يشير إلى درجة موافقة مرتفعة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور، مما يعكس إدراكهم لأهمية التدقيق المالي والداخلي ودوره في تعزيز الرقابة وتحسين الأداء داخل البنك محل الدراسة.

وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.31) و(4.00)، حيث سجلت أعلى قيمة للفقرة المتعلقة بمساهمة التدقيق الداخلي الاستباقي في التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتطويقها قبل حدوثها بمتوسط حسابي بلغ (4.00)، مما يدل على اقتناع أفراد العينة بالدور الحيوي للتدقيق الداخلي في إدارة المخاطر والحد من آثارها المحتملة. كما جاءت فقرة مساهمة التدقيق الداخلي في التطوير المستمر لآليات الرقابة الداخلية للحد من الأخطاء بمتوسط مرتفع قدره (3.85)، وهو ما يؤكد أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز فعالية نظم الرقابة وتحسين الأداء المؤسسي.

في المقابل، سجلت الفقرة المتعلقة بمساهمة وضوح إجراءات التدقيق لدى الموظفين في تسهيل عملية التنسيق وتحقيق الأهداف الرقابية أدنى متوسط حسابي بلغ (3.31) وبدرجة محايد، مما قد يعكس وجود تباين في آراء أفراد العينة حول مدى وضوح إجراءات التدقيق ودرجة استيعابها من قبل الموظفين داخل البنك.

كما أظهرت النتائج مستويات موافقة مرتفعة على بقية الفقرات، خاصة تلك المتعلقة بالصلاحيات الممنوحة للمدقق الداخلي، وموضوعية التقارير، ودور التدقيق المالي في كشف ثغرات الرقابة الداخلية، والالتزام بالمعايير المهنية، بما يعزز من كفاءة العملية الرقابية ويدعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستراتيجية.

وتعكس هذه النتائج بصفة عامة وجود اتجاه إيجابي لدى أفراد العينة نحو فعالية التدقيق المالي والداخلي داخل البنك، ودوره في تعزيز الحوكمة المصرفية، وتحسين الرقابة الداخلية، ورفع جودة القرارات، والمساهمة في الحد من المخاطر والأخطاء المالية.

المحور الثاني: دور التدقيق الداخلي في تحسين أداء البنك

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول محور دور

التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية

رقم	العبارة	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
01	يضمن تدقيق القوائم المالية سلامة ومصادقية المخرجات المحاسبية للبنك أمام الجهات الخارجية	3.76	1.218	أوافق
02	تساهم تقارير التدقيق الداخلي في توفير معلومات مالية دقيقة تخدم التخطيط المالي قصير وطويل الأجل	3.71	1.228	أوافق
03	يساعد التدقيق في تحسين جودة البيانات بما يمكن البنك من	3.74	1.093	أوافق

			الاستشراف الدقيق لنتائج المالية المستقبلية	
04	أوافق	3.72	1.123	ترفع الرقابة الداخلية كفاءة القرارات الإدارية عبر الحد من العشوائية وضمان دقة البيانات المعتمدة
05	أوافق	4.10	.852	ينعكس الالتزام بجودة التدقيق الداخلي إيجابياً على رفع كفاءة الأداء المالي الإجمالي للوكالة
06	أوافق	3.46	1.144	تسهم توصيات المدقق الداخلي في ترشيد الإنفاق وتقليص التكاليف التشغيلية غير الضرورية بالبنك
07	أوافق	3.77	1.038	تساهم المتابعة المستمرة للمدقق الداخلي في تسريع وتيرة إنجاز المعاملات المصرفية دون إخلال بالقوانين.
08	أوافق	3.54	1.072	يوجد تنسيق متكامل بين مصلحة التدقيق الداخلي والإدارة العليا يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.
09	أوافق	3.79	1.018	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من استخدام وملائمة استراتيجية البنك
10	أوافق	3.90	1.209	تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية للنظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته
	أوافق	4.12	0.820	المحور الثاني دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تُبين نتائج الجدول أن المتوسط الحسابي العام لمحور دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية بلغ (4.12) بانحراف معياري (0.820)، وهو ما يعكس درجة موافقة مرتفعة جداً من قبل أفراد العينة، مما يدل على إدراك قوي لأهمية التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء العام للبنك وتعزيز كفاءته التشغيلية والمالية.

بينما سجلت معظم العبارات متوسطات حسابية مرتفعة تراوحت بين (3.46) و(4.10)، حيث جاءت الفقرة المتعلقة بانعكاس الالتزام بجودة التدقيق الداخلي إيجابياً على رفع كفاءة الأداء المالي الإجمالي للوكالة في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.10)، مما يبرز الأهمية الكبيرة لجودة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء المالي وتعزيز فعالية العمليات البنكية. كما سجلت فقرة تقديم تقارير المدقق الداخلي تغذية عكسية للنظام المعلوماتي المحاسبي تزيد من جودته متوسطاً مرتفعاً بلغ (3.90)، مما يؤكد الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي في تطوير جودة المعلومات المحاسبية وتحسين نظم المعلومات المستخدمة في البنك.

كما أظهرت النتائج مستويات موافقة مرتفعة على الفقرات المتعلقة بمتابعة المدقق الداخلي المستمرة لتسريع إنجاز المعاملات المصرفية، والتأكد من استخدام وملاءمة استراتيجية البنك، وضمان سلامة ومصداقية المخرجات المحاسبية، وهو ما يعكس مساهمة التدقيق في دعم الأداء التشغيلي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة البنكية.

في المقابل، سجلت الفقرة المتعلقة بمساهمة توصيات المدقق الداخلي في ترشيد الإنفاق وتقليل التكاليف التشغيلية غير الضرورية بالبنك أدنى متوسط حسابي بلغ (3.46)، ورغم أنها تشير إلى مستوى موافقة، إلا أنها تعكس وجود تفاوت نسبي في آراء أفراد العينة حول مدى مساهمة التدقيق الداخلي في خفض التكاليف مقارنة بباقي جوانب الأداء الأخرى.

تعكس النتائج أن التدقيق الداخلي يلعب دوراً محورياً في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية من خلال تعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية، ودعم التخطيط واتخاذ القرار، وتحسين الرقابة على العمليات المصرفية، وتطوير نظم المعلومات، مما يؤكد أهميته كأداة فعالة في رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

الجدول رقم (12) يوضح قيم معامل ارتباط بيرسون بين التدقيق المالي الداخل ودور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية

التدقيق المالي والداخلي		
0.852**	معامل الارتباط	دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية
0.000	Sig	

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تُبين نتائج الجدول وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين التدقيق المالي والداخلي ودور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (0.852)، وهو ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرين، كما أن هذه العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

وتشير هذه النتيجة إلى أن فعالية التدقيق المالي والداخلي ترتبط بشكل مباشر وإيجابي بتحسين أداء البنك ورفع كفاءته التشغيلية، أي أنه كلما ارتفع مستوى تطبيق ممارسات التدقيق المالي والداخلي داخل البنك، زادت قدرته على تحسين الأداء المالي والتشغيلي، من خلال تعزيز جودة المعلومات المالية، ودعم

الرقابة الداخلية، وتحسين عمليات التخطيط واتخاذ القرار، إضافة إلى رفع كفاءة استخدام الموارد وتقليل الأخطاء والمخاطر التشغيلية.

وبالتالي فإن التدقيق المالي والداخلي يعدان من العوامل الأساسية المؤثرة في تحسين أداء البنك وتعزيز كفاءته التشغيلية، بما يساهم في تحقيق أهدافه الاستراتيجية ورفع مستوى فعاليته التنظيمية.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات

الجدول رقم (13) يوضح تحليل التباين لتأثير التدقيق المالي الداخل على دور التدقيق في تحسين أداء

البنك وكفاءته التشغيلية

مستوى المعنوية	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	
0.000 ^b	98.171	2038.964	1	2038.964	الانحدار
		20.770	37	768.472	الخطأ
			38	2807.436	المجموع

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تُظهر نتائج الجدول الخاصة بتحليل التباين (ANOVA) وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتدقيق المالي الداخل على دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، حيث بلغ معامل (F) (98.171) عند مستوى معنوية (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الانحدار معنوي إحصائياً وقادر على تفسير العلاقة بين المتغيرين.

الجدول رقم (14) يبين تحليل الانحدار المتعدد لأثر التدقيق المالي الداخل على دور التدقيق في

تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية

الدلالة الإحصائية	مستوى المعنوية	T	Beta	الخطأ المعياري S.E	B	
	0.442	0.778		3.785	2.944	الثابت
يوجد أثر	0.000	9.908	0.852	0.090	0.893	دور التدقيق في تحسين أداء البنك

وكفاءته التشغيلية					
معامل التحديد R ²	0.726	نموذج الانحدار البسيط:			
معامل الارتباط R	0.852	$Y = 2.944 + 0.893 X_1 + e_i$			

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تُظهر نتائج الجدول الخاص بتحليل الانحدار المتعدد لأثر التدقيق المالي والداخلي على دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً بين المتغير المستقل والمتغير التابع، حيث بلغ معامل التأثير (Beta = 0.852) مع قيمة (t = 9.908) ومستوى معنوية (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي وجود أثر معنوي للتدقيق المالي والداخلي على تحسين أداء البنك.

كما يبين النموذج أن معامل الانحدار (B = 0.893) يشير إلى أن زيادة مستوى التدقيق المالي والداخلي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية بمقدار (0.893)، وهو ما يعكس قوة التأثير الإيجابي بين المتغيرين.

فيما يخص القدرة التفسيرية للنموذج، فقد بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.726$)، وهو ما يعني أن التدقيق المالي والداخلي يفسر ما نسبته (72.6%) من التغيرات التي تطرأ على تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، مما يدل على قوة النموذج التفسيرية وملاءمته للدراسة.

أما الحد الثابت (Constant) فقد بلغ (2.944) وهو غير دال إحصائياً (Sig = 0.442)، مما يشير إلى أنه لا يمثل تأثيراً جوهرياً في النموذج.

وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن التدقيق المالي والداخلي يمثلان عاملاً محورياً في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، من خلال تعزيز جودة الرقابة الداخلية، ودعم عملية اتخاذ القرار، وتحسين جودة المعلومات المالية، بما ينعكس إيجابياً على الأداء العام للبنك.

نتائج الدراسة

تظهر نتائج الدراسة في مجملها أن التدقيق المالي والداخلي داخل البنك محل الدراسة يتمتعان بمستوى مرتفع من الفعالية والأهمية، كما أن لهما دوراً محورياً في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية وتعزيز جودة المعلومات المالية والمحاسبية ودعم عملية اتخاذ القرار.

فمن خلال نتائج محور التدقيق المالي والداخلي تبين أن أفراد العينة يتفوقون بدرجة مرتفعة على أهمية هذا التدقيق في دعم الرقابة الداخلية وتقليل المخاطر وتحسين جودة الأداء، حيث سجل المحور متوسطاً

عاماً مرتفعاً (3.59) بانحراف معياري (0.781)، مما يعكس اتجاهها إيجابياً واضحاً نحو فعالية التدقيق داخل البنك محل الدراسة. كما أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يسهم بشكل ملحوظ في تعزيز المصداقية والشفافية، من خلال التزام المدقق بالحياد، وتوفير تقارير دقيقة، وتطوير آليات الرقابة الداخلية، إلا أن بعض التباين ظهر في فقرة وضوح إجراءات التدقيق لدى الموظفين، مما يشير إلى وجود حاجة نسبية لتعزيز التواصل والإجراءات التنظيمية.

أما فيما يتعلق بمحور دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، فقد أظهرت النتائج درجة موافقة مرتفعة جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور (4.12) بانحراف معياري (0.820)، وهو ما يؤكد أن التدقيق الداخلي يلعب دوراً مباشراً وقوياً في تحسين الأداء المالي والتشغيلي للبنك. وقد بينت النتائج أن جودة التدقيق تسهم في رفع كفاءة المعلومات المالية، وتحسين جودة البيانات، ودعم التخطيط المالي قصير وطويل الأجل، إضافة إلى المساهمة في تسريع إنجاز المعاملات وتحسين استخدام الموارد، رغم وجود تفاوت نسبي في جانب ترشيد التكاليف التشغيلية.

كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين التدقيق المالي والداخلي ودور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.852)، وهي علاقة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000)، مما يؤكد رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، ويعكس قوة العلاقة بين المتغيرين.

وبين تحليل الانحدار وجود أثر إيجابي ودال إحصائياً للتدقيق المالي والداخلي على تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.726$)، مما يعني أن التدقيق المالي والداخلي يفسر ما نسبته (72.6%) من التغيرات التي تطرأ على تحسين الأداء، وهو ما يدل على قوة النموذج التفسيري وفاعليته. كما أكدت معاملات الانحدار وجود تأثير موجب ومعنوي، حيث بلغ معامل ($B = 0.893$) وقيمة ($t = 9.908$) عند مستوى دلالة (0.000)، مما يعزز ثبوت الأثر الإحصائي.

وبناءً على هذه النتائج يمكن القول إن التدقيق المالي والداخلي يُعدان عنصرين أساسيين ومؤثرين في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، من خلال رفع جودة المعلومات المالية، وتعزيز الرقابة الداخلية، وتقليل الأخطاء والمخاطر، ودعم عملية اتخاذ القرار، مما يعكس طبيعة العلاقة التكاملية بين التدقيق والأداء البنكي داخل المؤسسة محل الدراسة.

الخاتمة العامة

في ختام هذه الدراسة التي تناولت موضوع التدقيق المالي والداخلي في البنوك التجارية من خلال دراسة حالة، يمكن التأكيد على أن التدقيق المالي والداخلي يمثلان وظيفة محورية داخل المؤسسة المصرفية، لما لهما من دور فعال في تعزيز الرقابة الداخلية، وتحسين جودة المعلومات المالية والمحاسبية، ودعم عملية اتخاذ القرار، والحد من المخاطر التشغيلية والمالية.

وقد أبرزت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من الفعالية والاهتمام بالتدقيق المالي والداخلي داخل البنك محل الدراسة، حيث أظهر المتوسط الحسابي العام للمحور (3.59) أن أفراد العينة يتبنون اتجاهًا إيجابيًا نحو دور التدقيق في دعم الرقابة وتحسين الأداء، إلى جانب درجة موافقة مرتفعة جداً على محور تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية بمتوسط بلغ (4.12)، مما يعكس إدراكاً واضحاً لأهمية التدقيق في تحسين جودة المعلومات المالية ورفع كفاءة الأداء البنكي.

كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين التدقيق المالي والداخلي ودور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، حيث بلغ معامل الارتباط (0.852) وهي علاقة دالة إحصائياً، مما يؤكد أن العلاقة بين المتغيرين علاقة طردية قوية ذات دلالة معنوية، وتعكس الترابط الوثيق بين جودة التدقيق الداخلي ومستوى الأداء البنكي.

وبينت نتائج تحليل الانحدار وجود تأثير إيجابي ومعنوي للتدقيق المالي والداخلي على تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية، حيث فسر النموذج ما نسبته (72.6%) من التغيرات في الأداء البنكي، وهو ما يعكس قوة القدرة التفسيرية للنموذج، كما أكدت معاملات الانحدار وجود أثر دال إحصائياً، مما يثبت أن تحسين مستوى التدقيق ينعكس مباشرة على تحسين الأداء العام للبنك.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن تعزيز وظيفة التدقيق المالي والداخلي وتطوير آلياتها داخل البنوك التجارية يعد ضرورة أساسية لتحسين الأداء العام وضمان الكفاءة التشغيلية والاستقرار المالي، مع أهمية العمل المستمر على تطوير الإجراءات وتوضيحها للعاملين بما يضمن رفع الفعالية وتحقيق نتائج أدق وأكثر موثوقية.

توصيات

- ضرورة تعزيز وظيفة التدقيق المالي والداخلي داخل البنك من خلال دعمها بالموارد البشرية المؤهلة وتكثيف برامج التكوين المستمر، بما يضمن رفع كفاءتها المهنية وتعزيز قدرتها على اكتشاف المخاطر وتحسين جودة الرقابة الداخلية.

-
- العمل على تطوير وتحديث سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي بشكل دوري، مع الحرص على تعميمها وتوضيحها لجميع العاملين داخل البنك، خاصة في ظل ما أظهرته النتائج من وجود تفاوت نسبي في مستوى إدراك وضوح هذه الإجراءات لدى الموظفين .
 - تعزيز استقلالية المدقق الداخلي ومنحه الصلاحيات الكافية التي تمكنه من أداء مهامه بموضوعية وفعالية، بما يضمن إعداد تقارير دقيقة وذات مصداقية عالية تدعم القرارات الإدارية والرقابية .
 - تطوير نظم المعلومات المحاسبية داخل البنك بما يتماشى مع مخرجات وتوصيات التدقيق الداخلي، وذلك بهدف تحسين جودة البيانات المالية والمحاسبية ودعم عملية اتخاذ القرار بشكل أكثر دقة وفعالية .
 - تعزيز الاستفادة من تقارير التدقيق الداخلي باعتبارها أداة أساسية للتغذية العكسية، والعمل على توظيف نتائجها في التخطيط الاستراتيجي وتقليل المخاطر وتحسين الأداء البنكي بشكل مستمر .

قائمة المصادر

- ◀ أحمد حلمي جمعة. (2009). *التدقيق الداخلي الحديث : الرقابة و الحوكمة*. عمان: دار صفاء.
- ◀ بوغازي، إسماعيل وتومي، مليكة. (2018). مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحسين عمليات إدارة المخاطر لغرض تفعيل الحوكمة دراسة ميدانية على البنوك التجارية النشطة في الجزائر. مجلة الباحث الاقتصادي. مجلد (06)، عدد (01)، 365-391.
- ◀ وليد الحياي، و الجعبري مجدي. (2020). *التدقيق الداخلي كأداة من أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية. مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك* (24).
- ◀ وجدي حامد حجازي. (د.ت). *أصول المراجعة الداخلية*. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.
- ◀ الزعبي، جمال محمد يونس. (2019). أثر تطبيق معايير التدقيق الداخلي الدولية في تحسين ربحية البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان) دراسة ميدانية تحليلية. رسالة ماجستير في المحاسبة. جامعة الزرقاء. الأردن.
- ◀ الزهير الحدرّب. (2010). *علم تدقيق الحسابات (الإصدار الأولي)*. الأردن: دار البداية ناشرون و موزعون عمان.
- ◀ زيتوني عبد القادر. (2012). *أدوات وتقنيات التمويل البنكي (الإصدار الأولي)*. عمان، الأردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع .
- ◀ الحياي، وليد؛ الجعبري، مجدي. (2020). *التدقيق الداخلي كأداة من أدوات تسيير المؤسسات الاقتصادية. مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك* (24).
- ◀ الطاهر لطرش. (2011). *تقنيات البنوك (الإصدار السادسة)*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية (OPU).
- ◀ يوسف الصبح داوود. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية (الإصدار 2)*. اتحاد المصارف العربية.
- ◀ منير إبراهيم هندي. (2014). *إدارة المنشآت المالية*. الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.
- ◀ محمد أمين عبادي. (2007/2008). مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة. مذكرة ماجستير، 120. جامعة الجزائر.

- ◀ محمد سعيد أنور سلطان. (2005). *إدارة البنوك*. القاهرة ، مصر: الدار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع.
- ◀ محمد سويلم. (بلا تاريخ). *إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية*. لبنان: الشركة العربية للنشر و التوزيع.
- ◀ محمد عبد الخالق. (2010). *الإدارة المالية و المصرفية* (الإصدار الأولي). عمان ، الأردن : دار أسامة للنشر و التوزيع.
- ◀ محمد عبد الفتاح الصيرفي. (2006). *إدارة البنوك* (الإصدار الأولي). عمان ، الأردن: دار المناهج للنشر و التوزيع.
- ◀ محمود الوادي، سمحان إحسين ، و سمحان إسهيل . (د.ت). *النقود و المصارف*. عمان: دار المسير للنشر و التوزيع.
- ◀ النونو، كمال محمد سعيد كامل. (209). *مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة ف ي قطاع غزة*. رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. الجامعة الإسلامية غزة.فلسطين.
- ◀ سامر جلدة. (2009). *البنوك التجارية و التسويق المصرفي*. عمان ، الأردن: دار أسامة للنشر.
- ◀ سويلم محمد. (1992). *إدارة البنوك و بورصات الأوراق المالية*. بيروت ، لبنان: الشركة العربية للنشر و التوزيع.
- ◀ عبد المعطي رضا أرشيد، و د. محفوظ، أحمد جودة. (د.ت). *إدارة البنوك (مدخل وظيفي و قراري)* (الإصدار الأولي). عمان ، الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.
- ◀ الصبح داوود يوسف. (2010). *دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية* (الإصدار 2). اتحاد المصارف العربية.
- ◀ صليحي محمد. (2016). *التدقيق الداخلي و دوره في الرفع من تنافسية المؤسسة* (الإصدار الأولي). عمان: مركز البحث و تطوير الموارد البشرية (رماح).
- ◀ قيداون، أبو بكر الصديق وقورين، حاج قويدر. (2019). *دور وظيفة التدقيق الداخلي في تعزيز عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية والمالية*. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة. مجلد (03)، عدد (02)، 136-123.

- ◀ رغبة إبراهيم المدهون. (2014). العوامل المؤثرة في العلاقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي في المصارف و أثرها في تعزيز نظام القابة الداخلية وتخفيض تكلفة التدقيق الخارجي. 23. غزة: كلية التجارة الجامعة الإسلامية.
- ◀ رمضان، زياد. (2013). *إدارة المصارف (الإصدار الثالثة)*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- ◀ رضا رشيدة عبد المعطي. (2010). *إدارة العمليات المصرفية*. عمان: دار وائل للنشر.
- ◀ شيراز محمد خضر. (2022). *معايير التدقيق الداخلي (الإصدار الأولى)*. 17/18: فريق دار الأكاديمية للطباعة و النشر و التوزيع.
- ◀ خلف عبد الله الوردات. (2005). *التدقيق الداخلي (مدخل استراتيجي)* (الإصدار الأولى). عمان - الأردن: دار الوراق للنشر و التوزيع.
- ◀ Fortune, napandu naleba. (2024). Implication of internal auditing on the financial performance of commercial banks in uganda: a case study of centenary rural development bank, mapeera house.
- ◀ Mgr. Ion-bogdan dumitrescu.(2004) .internal audit in banking organisations. Nternal audit in banking organisations. Vol (xii), n(7), 16-19.

الملاحق



جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم المالية والمحاسبة
السنة الثانية ماستر تخصص محاسبة وتدقيق

استبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أخي الموظف أختي الموظفة... تحية طيبة وبعد:

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة التدقيق الداخلي في البنوك التجارية والذي يندرج ضمن إطار إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبيان بكل موضوعية، علما بأن إجاباتكم ستحاط بالسرية التامة ولن تستخدم إلا الأغراض البحث العلمي فقط.

المعلومات الشخصية:

الصف	ذكر	أنثى
الوظيفة:	مدقق داخلي	مراقب بالوكالة
	مدير وكالة	مساعد مدير
مصلحة أو قسم	محاسب	مكلف بالدراسات المالية بالبنك
	رئيس صندوق	مكلف بالزبائن
المؤهل العلمي:	ثانوي	ليسانس
	ماستر	دكتوراه
التخصص العلمي:	محاسبة	تدقيق مالي
	اقتصاد	تخصص آخر
الخبرة المهنية:	أقل من 5 سنوات	من 5 إلى 10 سنوات
	أكثر من 10 سنوات	

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: التدقيق المالي والداخلي						
01	تعزز الاستقلالية التنظيمية لمصلحة التدقيق الداخلي بالبنك من كفاءة دورها الرقابي					
02	يساهم التدقيق المالي في كشف ثغرات نظام الرقابة الداخلية ومعالجتها لحماية أصول البنك					
03	تتيح الصلاحيات الواسعة الممنوحة للمدقق الداخلي فحصاً شاملاً ودقيقاً لكافة العمليات المالية					
04	يلتزم المدقق الداخلي بالتدقيق وعرض الحقائق المكتشفة دون تحيز في تقاريره النهائية.					
05	يساعد التوقيت المناسب والفوري لرفع تقارير التدقيق في اتخاذ الإجراءات التصحيحية السريعة					
06	تدعم التقارير المالية الصادرة عن التدقيق الداخلي جودة وموثوقية القرارات الإستراتيجية للبنك.					
07	يسهم التدقيق الداخلي في التطوير المستمر لآليات الرقابة الداخلية للحد من الأخطاء					
08	يضمن الالتزام بالمعايير المهنية الدولية للتدقيق حوكمة العمليات المصرفية وتقليل المخاطر					
09	يساهم وضوح إجراءات التدقيق لدى الموظفين في تسهيل عملية التنسيق وتحقيق الأهداف الرقابية					
10	تعزز الموضوعية والحيادية في أداء المدقق الداخلي من ثقة الإدارة العليا والجهات التنظيمية في توصياته					
11	يسهم التدقيق الداخلي الاستباقي في التنبؤ بالمخاطر المصرفية وتطويقها قبل حدوثها					
المحور الثاني: دور التدقيق في تحسين أداء البنك وكفاءته التشغيلية						
01	يضمن تدقيق القوائم المالية سلامة ومصادقية المخرجات المحاسبية للبنك أمام الجهات الخارجية					
02	تساهم تقارير التدقيق الداخلي في توفير معلومات مالية دقيقة تخدم التخطيط المالي قصير وطويل الأجل					
03	يساعد التدقيق في تحسين جودة البيانات بما يمكن البنك من الاستشراف الدقيق لنتائجه المالية المستقبلية					
04	ترفع الرقابة الداخلية كفاءة القرارات الإدارية عبر الحد من العشوائية وضمان دقة البيانات المعتمدة					
05	ينعكس الالتزام بجودة التدقيق الداخلي إيجابياً على رفع كفاءة الأداء المالي الإجمالي للوكالة					
06	تسهم توصيات المدقق الداخلي في ترشيد الإنفاق وتقليص التكاليف التشغيلية غير الضرورية بالبنك					
07	تساهم المتابعة المستمرة للمدقق الداخلي في تسريع وتيرة إنجاز المعاملات المصرفية دون إخلال بالقوانين.					
08	يوجد تنسيق متكامل بين مصلحة التدقيق الداخلي والإدارة العليا يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.					
09	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من استخدام وملائمة استراتيجية البنك					
10	تقارير المدقق الداخلي في البنك تقدم تغذية عكسية النظام المعلومات المحاسبي تزيد من جودته					

Correlations

		01_المحور	02_ف	03_ف	04_ف	05_ف	06_ف	07_ف	08_ف	09_ف	10_ف	11_ف	12_ف
01_المحور	Pearson Correlation	1	.473**	.815**	.751**	.630**	.797**	.689**	.722**	.577**	.751**	.692**	.516**
	Sig. (2-tailed)		.002	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.001
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
02_ف	Pearson Correlation	.473**	1	.464**	.310	.327*	.321*	.220	.234	-.126	.231	.449**	.145
	Sig. (2-tailed)	.002		.003	.054	.042	.046	.185	.152	.452	.157	.004	.380
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
03_ف	Pearson Correlation	.815**	.464**	1	.660**	.675**	.545**	.534**	.507**	.332*	.375*	.468**	.300
	Sig. (2-tailed)	.000	.003		.000	.000	.000	.001	.001	.042	.019	.003	.064
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
04_ف	Pearson Correlation	.751**	.310	.660**	1	.684**	.646**	.476**	.466**	.338*	.501**	.339*	.391*
	Sig. (2-tailed)	.000	.054	.000		.000	.000	.003	.003	.038	.001	.035	.014
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
05_ف	Pearson Correlation	.630**	.327*	.675**	.684**	1	.403*	.259	.363*	.434**	.383*	.273	.335*
	Sig. (2-tailed)	.000	.042	.000	.000		.011	.116	.023	.007	.016	.092	.037
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
06_ف	Pearson Correlation	.797**	.321*	.545**	.646**	.403*	1	.737**	.586**	.524**	.592**	.352*	.386*
	Sig. (2-tailed)	.000	.046	.000	.000	.011		.000	.000	.001	.000	.028	.015
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
07_ف	Pearson Correlation	.689**	.220	.534**	.476**	.259	.737**	1	.614**	.342*	.379*	.277	.294
	Sig. (2-tailed)	.000	.185	.001	.003	.116	.000		.000	.036	.019	.093	.074
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
08_ف	Pearson Correlation	.722**	.234	.507**	.466**	.363*	.586**	.614**	1	.619**	.428**	.452**	.385*
	Sig. (2-tailed)	.000	.152	.001	.003	.023	.000	.000		.000	.007	.004	.015
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
09_ف	Pearson Correlation	.577**	-.126	.332*	.338*	.434**	.524**	.342*	.619**	1	.476**	.269	.278
	Sig. (2-tailed)	.000	.452	.042	.038	.007	.001	.036	.000		.003	.103	.091
	N	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38	38
10_ف	Pearson Correlation	.751**	.231	.375*	.501**	.383*	.592**	.379*	.428**	.476**	1	.679**	.520**
	Sig. (2-tailed)	.000	.157	.019	.001	.016	.000	.019	.007	.003		.000	.001
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
11_ف	Pearson Correlation	.692**	.449**	.468**	.339*	.273	.352*	.277	.452**	.269	.679**	1	.445**
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.003	.035	.092	.028	.093	.004	.103	.000		.005
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39
12_ف	Pearson Correlation	.516**	.145	.300	.391*	.335*	.386*	.294	.385*	.278	.520**	.445**	1
	Sig. (2-tailed)	.001	.380	.064	.014	.037	.015	.074	.015	.091	.001	.005	
	N	39	39	39	39	39	39	38	39	38	39	39	39

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Correlations												
		المحور_02	ف13	ف14	ف15	ف16	ف17	ف18	ف19	ف20	ف21	ف22
المحور_02	Pearson Correlation	1	.776**	.615**	.596**	.721**	.701**	.601**	.822**	.684**	.648**	.655**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف13	Pearson Correlation	.776**	1	.466**	.353*	.593**	.531**	.255	.504**	.368*	.464**	.381*
	Sig. (2-tailed)	.000		.004	.030	.000	.001	.123	.001	.023	.004	.018
	N	38	38	37	38	38	38	38	38	38	37	38
ف14	Pearson Correlation	.615**	.466**	1	.549**	.428**	.359*	.227	.352*	.260	.248	.464**
	Sig. (2-tailed)	.000	.004		.000	.007	.027	.170	.030	.115	.138	.003
	N	38	37	38	38	38	38	38	38	38	37	38
ف15	Pearson Correlation	.596**	.353*	.549**	1	.540**	.227	.329*	.433**	.121	.285	.278
	Sig. (2-tailed)	.000	.030	.000		.000	.165	.041	.006	.464	.083	.087
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف16	Pearson Correlation	.721**	.593**	.428**	.540**	1	.444**	.453**	.553**	.282	.273	.327*
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.007	.000		.005	.004	.000	.081	.098	.042
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف17	Pearson Correlation	.701**	.531**	.359*	.227	.444**	1	.490**	.504**	.485**	.426**	.521**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.027	.165	.005		.002	.001	.002	.008	.001
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف18	Pearson Correlation	.601**	.255	.227	.329*	.453**	.490**	1	.580**	.479**	.267	.416**
	Sig. (2-tailed)	.000	.123	.170	.041	.004	.002		.000	.002	.105	.008
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف19	Pearson Correlation	.822**	.504**	.352*	.433**	.553**	.504**	.580**	1	.659**	.609**	.505**
	Sig. (2-tailed)	.000	.001	.030	.006	.000	.001	.000		.000	.000	.001
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف20	Pearson Correlation	.684**	.368*	.260	.121	.282	.485**	.479**	.659**	1	.697**	.490**
	Sig. (2-tailed)	.000	.023	.115	.464	.081	.002	.002	.000		.000	.002
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39
ف21	Pearson Correlation	.648**	.464**	.248	.285	.273	.426**	.267	.609**	.697**	1	.481**
	Sig. (2-tailed)	.000	.004	.138	.083	.098	.008	.105	.000	.000		.002
	N	38	37	37	38	38	38	38	38	38	38	38
ف22	Pearson Correlation	.655**	.381*	.464**	.278	.327*	.521**	.416**	.505**	.490**	.481**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.018	.003	.087	.042	.001	.008	.001	.002	.002	
	N	39	38	38	39	39	39	39	39	39	38	39

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.888	11

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.888	10

ReliabilityStatistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.941	21

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
01ف	39	1	5	3.51	1.211
02ف	39	1	5	3.56	1.252
03ف	39	1	5	3.72	1.025
04ف	39	1	5	3.72	.972
05ف	39	1	5	3.49	1.167
06ف	38	1	5	3.71	1.250
07ف	39	1	5	3.85	.844
08ف	38	1	5	3.61	1.054
09ف	39	1	5	3.31	1.301
10ف	39	1	5	3.46	1.295
11ف	39	1	5	4.00	1.051
المحور_01	39	16.00	53.00	39.7436	8.59534
Valid N (listwise)	38				

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
13ف	38	1	5	3.76	1.218
14ف	38	1	5	3.71	1.228
15ف	39	1	5	3.74	1.093
16ف	39	1	5	3.72	1.123

17ف	39	2	5	4.10	.852
18ف	39	1	5	3.46	1.144
19ف	39	1	5	3.77	1.038
20ف	39	1	5	3.54	1.072
21ف	38	1	5	3.79	1.018
22ف	39	1	5	3.90	1.209
المحور_02	39	16.00	51.00	41.2051	8.20199
Valid N (listwise)	36				

Correlations

		المحور_02	المحور_01
المحور_02	Pearson Correlation	1	.852**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	39	39
المحور_01	Pearson Correlation	.852**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	39	39

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.852 ^a	.726	.719	4.55736

a. Predictors: (Constant), المحور_02

ANOVA^a

	Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2038.964	1	2038.964	98.171	.000 ^b
	Residual	768.472	37	20.770		
	Total	2807.436	38			

a. Dependent Variable: 01_المحور

b. Predictors: (Constant), 02_المحور

Coefficients^a

		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
Model		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2.944	3.785		.778	.442
	02_المحور	.893	.090	.852	9.908	.000

a. Dependent Variable: 01_المحور